التقييم الجغرافي للصراعات الإقليمية والدولية في الأزمة السورية

(دراسة في الجغرافيا السياسية)

ID No. 431

(PP 94 - 115)

https://doi.org/10.21271/zjhs.27.2.6

يادگار عبدالله على

قسم الجغرافيا، فاكلتى التربية، جامعة كويه

Yadgar.abdullah@koyauniversity.org

الاستلام : 2022/07/24

القــبول : 2022/09/27

النـــــشر : 2023/04/17

ملّخص

تعد الأزمة السورية نقطة التقاء مصالح العديد من دول العالم الإقليمية والدولية في المنطقة، ويلعب العامل الخارجي دوراً مركزياً في توجيه مسار الأزمة وتدويلها، من هنا فقد تباينت المواقف الدولية تجاه الأزمة السورية وفقاً لعلاقات تلك الدول بسوريا. تتمحور مشكلة الدراسة حول الموقع الاستراتيجي والحيوي لسوريا بالنسبة للدول الأقليمية والدولية، وإدارة الأزمة السورية في ظل الصراعات وتوازن تلك القوى. يهدف هذا البحث إلى التعرف على التدخلات والصراعات الإقليمية والدولية في الأزمة السورية ودوافعها والأسباب والمصالح التي تكمن وراء تباينها. وقد اعتمد الباحث منهج تحليل القوة في دراسة وتحليل أبعاد المشكلة، والمنهج التأريخي في تتبع تطورات الأزمة السورية. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات منها إنَّ الموقع الجغرافي لسوريا كان من أبرز العوامل التي ساهمت في اذكاء الصراعات بين الدول، ووجود تباين واضح في المواقف الإقليمية والدولية تجاه الأزمة السورية بحسب مصالحها وأهدافها، وظهور القضية الكوردية في ظل تفاقم الأزمة السورية الأمر الذي دفع بعض القوى الخارجية لدعمها وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

الكلمات المفتاحية: الأزمة السورية والشرق الأوسط – القضية الكوردية – الموقع الجغرافي – الحدود.

1- المقدمة:

تحظى الأزمات والمشاكل السياسية التي تتعرض لها كثير من الوحدات السياسية بأهمية جيوستراتيجية؛ لما لها من أثر كبير على واقع الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول، فضلاً عن تأثيرها الواضح على الأهمية السياسية والجيوبوليتكية للدولة، وتجعل هذه الدول تعاني من الفوضى وعدم الاستقرار، وتصبح عندئذ ساحة صراع لإرادات إقليمية ودولية تدخلها ضمن النزاع الجيوستراتيجي لتصفية الحسابات وحصحصة المنافع. ونظراً للأهمية الجيوسياسية لسوريا، فقد تحوَّلت الأزمة السورية إلي أزمة إقليمية ودولية، تمثل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا اللاعبين الأساسيين فيها، مع بقاء تركيا وإيران قوتين تؤثران في مجريات الأمور إقليمياً. من هنا فقد تباينت المواقف الدولية والاقليمية تجاه الأزمة السورية؛ بسبب عدد من الأسباب الداخلية والخارجية المتعلقة بارتباطات سورية مع تلك الدول وعلاقاتها المؤثرة إضافة الى نشاطها الإقليمي والدولي وطبيعة نظامها السياسي.

1-1 أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث كون الأزمة السورية من الموضوعات الهامة والحيوية على المستوى الإقليمي والدولي، وقد تباينت وجهات النظر والمواقف الدولية في هذه الأزمة بسبب تباين المصالح. كما تبرز أهمية القضية الكوردية في سوريا ودورها في الأزمة السورية.

2-1 مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث بمجموعة من الأسئلة التي يطرحها الباحث ويسعى إلى إيجاد الإجابة عنها عن طريق سير خطوات الدراسة، يمكن تلخيص مشكلة البحث بالنقاط التالية:

1- هل للموقع الجغرافي سوريا دور في نشوء الأزمة السورية؟

2- ما المواقف الإقليمية والدولية الفاعلة في الأزمة السورية؟ وماهي دوافعها وأسبابها؟

3- هل تعدُّ القضية الكوردية طرفاً من أطراف الأزمة السورية.

3-1 فرضية البحث:

انطلاقاً من مشكلة البحث تفترض الدراسة الفرضيات الآتية:

1- للموقع الجغرافي لسوريا دور كبير في نشوء الأزمة السورية.

2- هناك العديد من المواقف الاقليمية والدولية المتباينة تبعاً لتلك الدول والدوافع التي تقف وراءها، والمصالح التي ترمي إلى تحقيقيها، والتي اثرت على الأزمة السورية، وجعلتها أكثر تفاقماً وأعظم تأزماً بكل أبعادها.

3- إنَّ القضية الكوردية في سوريا من القضايا الفعَّالة والمؤثرة على الأزمة السورية.

4-1 أهداف البحث:

1- يُهدف البحث إلى التعرف على التدخلات والصراعات الإقليمية والدولية في الأزمة السورية، ودوافعها والأسباب والمصالح التي تكمن وراء تباينها.

2- الكشف عن الموقع الجغرافي الذي تتصف به سوريا، والذي يعد مؤشراً فعَّالاً لقوة الدولة، فهو عنصر إيجابي وسلبي لإبراز قوة الدولة وثقلها السياسي وإهميتها الجيوبوليتكية في محيطها الإقليمي والدولي.

3- إبراز الدور الفعال في القضية الكوردية في سوريا والمطالبة بحقوقها السياسية.

5-1 منهج البحث:

اعتمد الباحث على منهج تحليل القوة كونه من المناهج الأساسية في الجغرافيا السياسية، وفقاً لتحليل الواقع السياسي وتحليل الموقع الجغرافي الذي تتمتع به منطقة الدراسة لمعرفة مدى تأثيراتها وانعكاساتها على الأزمة السورية، ومن ثمَّ رسم أحداثها على المستويين الإقليمي والدولي. كما أعتمد أيضاً على المنهج التأريخي؛ فقد تم الاعتماد عليه لتتبع تطورات الأحداث السياسية وتطوراتها في منطقة الدراسة.

1- 6 هيكلية البحث:

تتضمن هيكلية البحث كلا من الموقع الجغرافي لمنطقة الدراسة والأبعاد الجيوبولتيكية للدول الإقليمية، والمواقف الدولية من الأزمة السورية، وفي ضوء ما طرح توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

2 - الموقع الجغرافي:

تأتي دراسة الموقع الجغرافي في مقدمة المقومات الجغرافية التي تمنح الوحدة السياسية مكانة وقوة، ومن ثمَّ يكون للموقع الجغرافي قيمة وأهمية معا فيما يتعلق بوجود الوحدة السياسية والدور الذي تتسم به بالنسبة لكيانها الذاتي من ناحية، وعلاقاتها مع الوحدات السياسية من ناحية أخرى (هارون، 1998، صفحة 87). فضلاً عن ذلك يعد الموقع الجغرافي واحداً من العوامل المهمة في الجغرافيا السياسية للدولة لتأثيره على اتجاهات سكانها والسلوك السياسي لحكومتها، وعلى علاقتها بغيرها من الدول، بل ويمكن إرجال كثير من نشاط الدولة وخصائصها الى موقعها الجغرافي (الشامي، 1999، صفحة 47).

تقع الجمهورية العربية السورية من الناحية الفلكية بين دائرتي عرض (31.8 - 37.45) شمالاً، وبين خطي طول (35.80 - 42.15) شرقاً، فهي بذلك تمتد على خمس درجات عرض تقريباً، إنَّ الموقع فلكي لسوريا ساهم في تكوين شخصيتها، وأضاف لها مكانة تزيد من وزنها الدولي وأهميتها الجيوبولتيكية على الصعيدين الإقليمي والدولي، مما يمكنها من تكامل قوتها، خريطة (1).

تقع سوريا في الجزء الجنوبي الغربي من قارة آسيا، وتحدها خمسة دول، فمن الشمال تركيا بحدود 845كم، ومن الشرق والجنوب الشرقي العراق بحدود 596كم، ومن الجنوب والجنوب الغربي إسرائيل بحدود 74كم، والأردن بحدود 356كم، ومن الغرب تحدها لبنان بحدود 359كم، وبذلك يكون مجموع حدودها السياسية البرية 2230كم. وبهذا يتضح لنا أنَّ أطول حدودها البرية مع تركيا وقد بلغت (37.9%)، وأقصر حدودها البرية مع إسرائيل إذ بلغت (3.3%) جدول (1). أما طول سواحلها على البحر المتوسط فبلغت نحو (183)كم، وبذلك يصبح مجموع حدودها الجغرافية 2413كم، وهذا اعطاها مميزات جيوستراتيجية مهمة وحيوية نابعة من الاعتبارات الجوهرية ويأتي من مقدمتها الموقع الجغرافي المتميز بين قارات العالم الثلاث (آسيا، أفريقا وأوروبا).

جدول (1) أطوال حدود الجمهورية العربية السورية البرية مع الدول المجاورة

ت.	خط الحدود	طول الحدود / كم	مجموع الحدود البرية %
1	سوريا – تركيا	845	37.9
2	سوريا – العراق	596	26.7
3	سوريا – إسرائيل	74	3.3
4	سوريا – الأردن	356	16
5	سوريا – لبنان	359	16.1
مجموع طوال الحدود البرية		**2230**	**100**

المصدر: (الجابري، 2015، صفحة 35) و (العظماوي، 2007، صفحة 82) و (فتح الله، 2012، صفحة 95).

شكل (1) أطوال حدود الجمهورية العربية السورية البرية مع الدول المجاورة

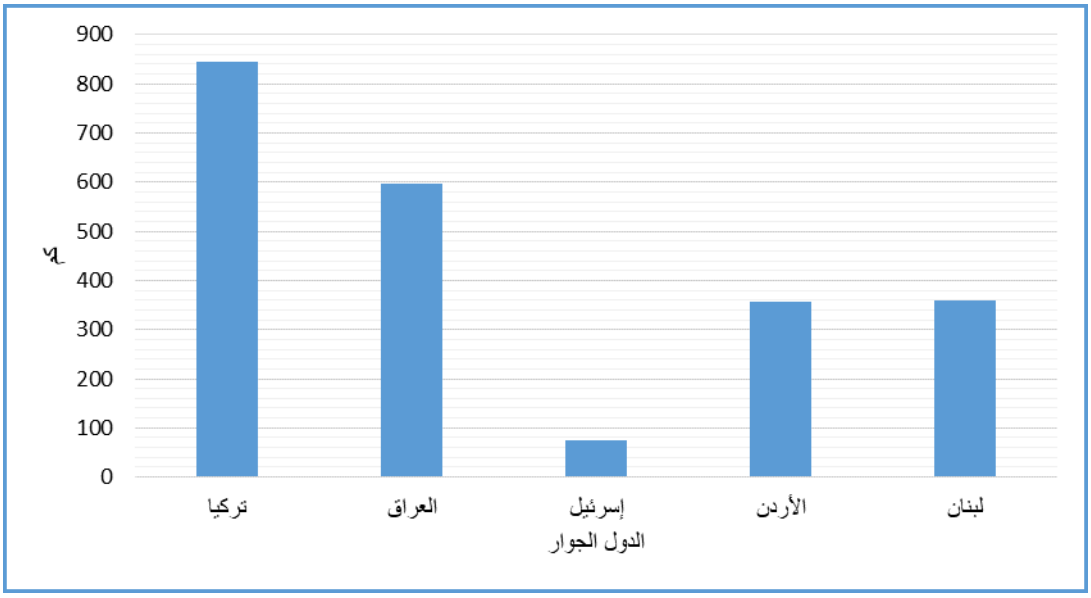

المصدر: بالاعتماد على جدول (1).

أتاح موقع سوريا الإستراتيجي مكانة واهتماما لدى القوى الدولية، انطلاقاً من المميزات الجيوستراتيجية، ومن ثم تأثرت وأثرت في مسيرة التنافس بين هذه القوى، واستمدت أهميتها الاستراتيجية من إشرافها على البحر المتوسط، الذي أكسبته أهميته كبيرة، وبهذا فإنَّ تأثير هذا الموقع على سوريا ايجابي، ومما لا شك فيه فإنَّ موقع سوريا يحظى بأهمية كبيرة؛ بسبب وقوعها على هذا الممر المائي الرابط بين الشرق والغرب، ولديها مركز متوسط للمواصلات الجوية بين أوروبا والشرق الأقصى، ومرور طرق المواصلات البرية من جنوب شرق أوروبا إلى باكستان والهند شرقاً والخليج العربي جنوباً ومصر غرباً عن طريق أراضيها.

تعد سوريا بمثابة المنفذ الطبيعي الى البحر المتوسط لكل من الأردن والعراق عن طريق مرور أنابيب نقل النفط من السعودية إلى سواحل البحر المتوسط، في بانياس وطرابلس وصيدا، وكذلك أنابيب النفط من الموصل وكركوك في العراق في أراضيها، وإشرافها عن طريق هضبة الجولان. ومن ثمَّ فقد منح هذا الموقع سوريا امتيازاً ستراتيجياً عبر التاريخ، حيث تتوسط المراكز الصناعية التجارية في أوروبا ومراكز إنتاج النفط في منطقة الخليج العربي (كساب، 2014، صفحة 25).

وتقع سوريا على الخط الجيوستراتيجي الواصل بين دول حلف شمال الأطلسي ومنطقة الخليج العربي المهمة، وكذلك الخط الجيوستراتيجي الواصل بين إيران والبحر المتوسط. والخط الجيوستراتيجي الواصل بين أوراسيا ومنطقة الخليج العربي، كل هذا يعطي موقع سوريا أهمية كبيرة في النظريات الجيوبوليتيكية الحديثة، ويمكنّه من أن يكون جزءاً من محورٍ عسكريٍ نوويٍ جيوستراتيجيٍ يمتد من بحر قزوين إلى البحر المتوسط بالتعاون مع روسيا وايران (الظالمي، 2016، صفحة 27). وبهذا يمكن القول: إنَّ سوريا تمتلك موقعاً ستراتيجياً وتحظى بأهمية كبيرة في النظريات الجيوبولتيكية والتي نالت اهتمام القوي الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.

خارطة (1) موقع سوريا الفلكي

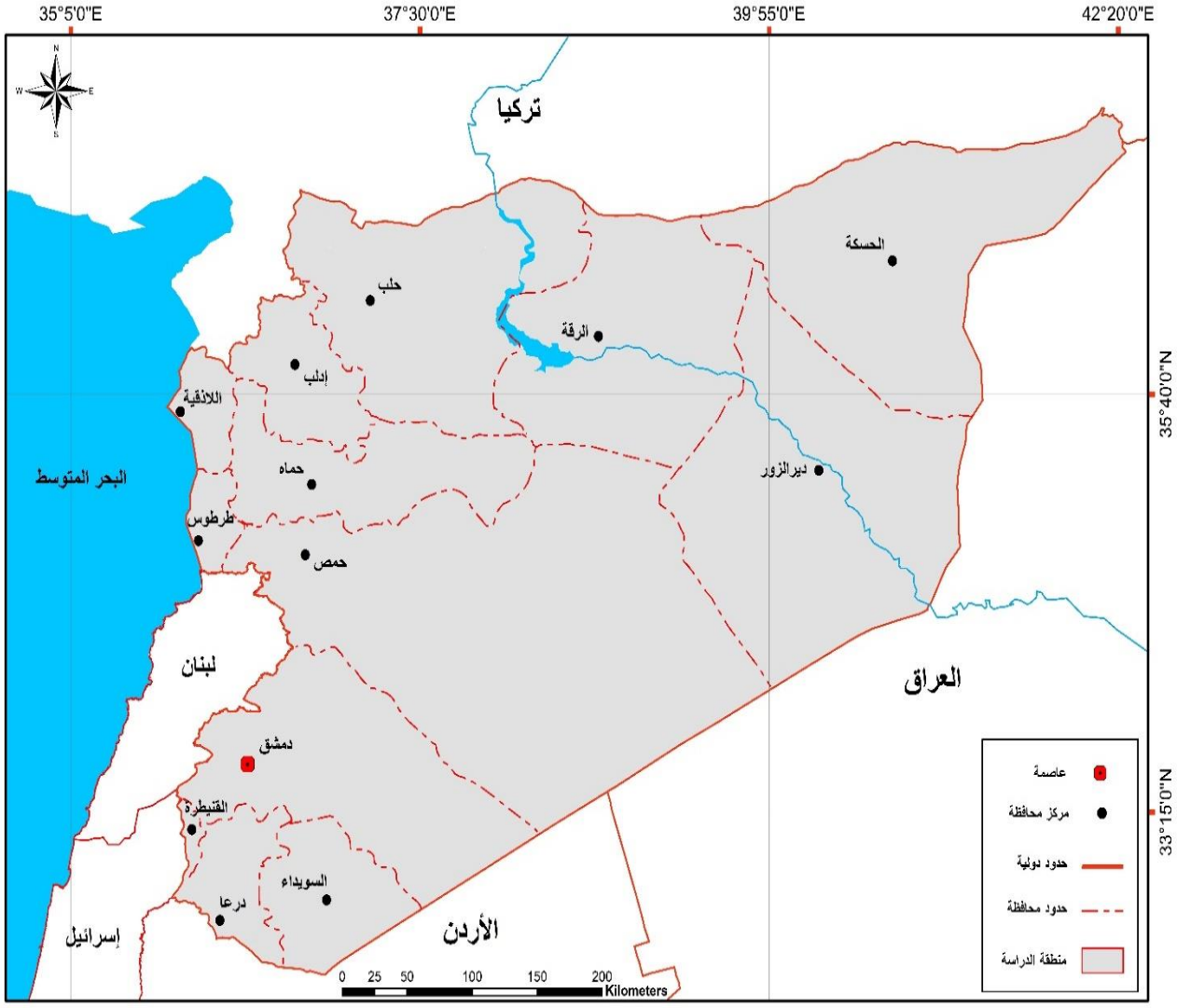

المصدر: (خورشيد، 2000، صفحة 37) و (الجابري، 2015، صفحة 28).

وأما الجوانب السلبية لموقع الجوار لسوريا، هو احاطتها بدول غير عربية (تركيا و إسرائيل) تختلف عنها في النواحي الأيدولوجية والوجهة السياسية بل تختلف عنها سياسياً وفكريا، وهناك تباين من حيث القوة مما يؤدي الى خضوع الدولة الضعيفة وتبنى سياسة تتلاءم مع سياسة جارتها القوية والا تصبح عرضة لاطماع تلك الدولة القوية. فضلاً عن إحتلال لواء الأسكندرونة وضمِّه الى تركيا في عام 1939، وإحتلال إسرائيل للجولان في عام 1967، إذ أصبحت هذه الأمور تهدد أمن سوريا، فقيدتها بالحدود التي رسمها الاحتلال لها وحصرها ضمن نطاق مصالحه. التي تحققها من مجاورتها للدول الأخرى فتظهر بشكل جلي بالنواحي التجارية (غولي، 2006، صفحة 14).

يتضح مما سبق إنَّ سوريا تمتلك مقومات حضارية لا يمكن إغفالها فهي موطن الحضارات وصاحبة تأريخ مشرق بحكم الموقع المطل على البحر المتوسط الذي يعد الشريان التجاري ووريدها الاقتصادي، كل هذه المميزات الموقعية جعلتها تحتل موقعاً استراتيجياً متميزاً، ولا سيَّما إذا ما علمنا انها واحدة من أكثر المناطق حساسية في الشرق الأوسط وعلى الأرجح بعد إحتلال إسرائيل لفلسطين، وإكتشاف النفط في منطقة الخليج العربي، الأمر الذي أعطاها بعداً تجارياً غاية في الأهمية في نظر القوى الإقليمية الكبرى والدولية، كل هذه الامتيازات الموقعية التي تربعت على عرش سوريا تعطي صورة واضحة وصادقة عن دورها الإقليمي والدولي ومكانتها الجيوستراتيجية (خورشيد، 2000، صفحة 39).

3- الأبعاد الجيوبوليتكية للدول الإقليمية

تلعب الاعتبارات الجيوبولتيكية لأي دولة دوراً كبيراً في تحديد العلاقات البينية لمناطق هذه الدولة، وأشكال التفاعل وآلياته التي تحكم هذه العلاقات وتحدد مساراتها واتجاهاتها وأهدافها السياسية، فالعلاقات الدولية هي انعكاس لمتطلبات واقع

جغرافي وسياسي واقتصادي يفرض على أطراف هذه العلاقة طبيعة السلوك السياسي المُتَّبع في علاقاتها مع الأطراف الأخرى سواء على الصعيد الاقليمي أم الدولي، إذ استطاعت أزمة سورية أنّ تقفز في السنوات الأخيرة الى قمة الاهتمامات الاقليمية والدولية (الهيتي، 2000، صفحة 26). وأصبحت سورية بحكم جغرافيتها المتميزة موضع اهتمام كبير في استراتيجية عدد من الدول ولاسيَّما الدول الإقليمية ومنها تركيا وإيران وإسرائيل، وهذا بالتأكيد سببه المقومات المهمة والضرورية التي تمتلكها سورية من الناحية الجيوسياسية والاقتصادية، مما أدى الى تعرضها لمشكلات وصراعات متعددة من قبل القوى الدولية ولا سيَّما من دول الجوار. لذا يمكن القول: إنَّ لموقع الجوار آثاراً جيدة وأخرى سيئة على سير العلاقات الدولية، ويظهر التأثير السيء الذي يتركه موقع الجوار في حالة احاطة الدولة بدول مجاورة تختلف عنها من الناحيتين الفكرية والسياسية، وتتعارض مصالحها الاستراتيجية. وقد يتبلور هذا الاختلاف ويؤدي الى تأزُّم العلاقات بين هذه الدول إذا ما تهيأت ظروف تُشجِّع على ذلك (حافظ، 2017: 659).

وسنحاول هنا تحليل مبادئ التأثيرات الجيوبوليتكية لموقع سوريا على القوى الإقليمية والتفاعلات السياسية واتجاهاتها مع دول الجوار الإقليمي:

3 - 1 تـركيـــــــا

تمتلك تركيا موقعاً جيوأستراتيجي مهماً في الشرق الاوسط كونها ملتقى ومركز تجميع كافة الطرق البرية والجوية والبحرية بين قارتي آسيا وأوروبا، إذ تعدُّ تركيا دولة آسيوية وأوروبية في آن واحد، مما جعلها في وضع فريد يُمكِّنها انّ تلعب دوراً فاعلاً في التفاعلات الاقليمية عن طريق استغلال ما لديها من عناصر القوة لتدعيم دورها الإقليمي والمتمثل بالموقع الستراتيجي ووفرة مصادرها المائية وامكاناتها الاقتصادية والعسكرية، فضلاً عن كونها عضواً في حلف الناتو، وكذلك قربها من أغنى المناطق النفطية في العالم، تلك المستلزمات الأساسية تؤهل تركيا لأداء أدوار مهمة وفاعلة ومؤثرة في الاستقرار العالمي والإقليمي، بما يحقق مصالحها ويزيد من نفوذها ووزنها الإقليمي في المنطقة (أوغلو، 2011: 156-170). وتعد سورية مدخل تركيا، ولديها حدود مشتركة يبلغ طولها قرابة 845 كم، وتشكل هذه الحدود ما نسبة 39.9% من مجموع أطوال حدود سوريا.

ولكون سوريا البوابة التركية الأهم الى شرق الأوسط، لذا فإنَّ الأزمة السورية تشكل أهمية خاصة وأكثر من قضية إقليمية وتنطوي على عدة تداعيات كبيرة على الخارطة السياسية والتوازنات الإقليمية في الدائرة في شرق الأوسط. لذا فإنَّ موقفها من الأزمة السورية تدعمه كثير من المتغيرات وعلى مختلف المستويات ابتداءً من البيئة الداخلية ومروراً بالبيئة الاقليمية ومن ثم البيئة الدولية. إنَّ العلاقات السورية التركية شأنها شأن أي علاقات بين الدول الأخرى، فقد لعبت بعض القضايا دوراً كبيراً في توتر هذه العلاقات وشكلت كابحاً لمسارها، ولأجل ايضاح هذه القضايا ودورها في تشنج العلاقات بين الدولتين توجب تناولها على النحو الآتي:

أ- قضية لواء الأسكندرونة:

يقع لواء الأسكندرونة في الزاوية الشمالية الشرقية للبحر المتوسط، أي شمال غرب سوريا وجنوب شرق تركيا، وتبلغ مساحة اللواء نحو 4805كم^2. وعدد سكانه نحو 219180 نسمة،في عام 1988، منهم 103367 نسمة من العرب، وهو ما يعادل نسبة (47,2%) من مجموع السكان. في حين بلغ عدد من هم من الاتراك نحو (86071) نسمة وبنسبة (39,3%) من مجموع السكان، بينما سجل الأرمن والكورد قرابة (24911 ، 4831) نسمة وبنسبة (11,4 و 2,1%) من إجمالي سكان اللواء وعلى التوالي (الجابري، 2015، صفحة 126). وهذه الاحصائيات لا تعطي مؤشراً حقيقياً لسكان لواء الأسكندرونة، ومن الصعوبة تحديد وتقدير العدد الحقيقي لسكان الكورد في هذا اللواء لأسباب عديدة منها مايتعلق بإجبارهم تغيير قوميتهم، واستمرار عملية التريك والترحيل والتهجير وتقليص أعدادهم.

يُعدُّ لواء الاسكندرونة من الناحية الإدارية تابعاً لحلب في زمن الخلافة العثمانية، إذ كان يسمى بسنجق الاسكندرون، وبعد خروج العثمانيين من سوريا بقي تابعاً لولاية حلب، حتى تم فصله عنها إدارياً، على الرغم من اعتراف تركيا بعد معاهدة لوزان 1923 بأنه تابع لسوريا، الا أنَّ أعضاء مجلس النواب التركي طالبوا بضم اللواء لتركيا، وفي عام 1939 اعترفت فرنسا لتركيا بضم اللواء، ولكن الحكومة السورية تعد هذا اللواء من الناحية الجغرافية جزءاً من سوريا من جهة حدودها الشمالية ضمن كوردستان الغربي خارطة (2). وبهذا يُعدُّ لواء الأسكندرونة بؤرة التوتر بين تركيا وسوريا ومازالت معلقة بين الطرفين.

وبذلك يمكن أنّ نلخِّص أهم الأهداف التركية بما يأتي (سعيدة، 2019، الصفحات 31-32):

1- محاولة تركيا حل مشكلة لواء الاسكندرونة لصالحها، والذي يشكل عقدة الخلاف وأساس التوتر في العلاقات بين الدولتين، وفي ضوء أصرار تركيا على ضم اللواء وعدِّه البؤرة المفجرة للعلاقات مع سوريا. أما سوريا فترى من جانبها أنَّ لواء الاسكندرونة جزءًا لا يتجزأ منها ولم تقبل بضمه الى تركيا. وتعده انتهاكاً لسيادتها وتجاوزاً على حقوقها.

2- وبموقعه هذا اعطى أهمية استراتيجية كبيرة لما يتمتع به من مزايا جيوبولتيكية برية وبحرية، لذلك سعت تركيا الى ضمه بكل ما تمتلك من جهد.

3- مطالبة الكورد باسترجاع لواء الاسكندرونة والسيطرة عليه؛ لكونه جزءاً من أراضي كوردستان الغربية، وبسب موقعها الاستراتيجي المهم على البحر المتوسط الذي يعتبرون الكورد المنفذ البحري التي يتصل بهم بالعالم الخارجي، وأدى هذا الأمر الى زيادة توتر تركيا ومخاوفها، يحاول بكل جهديه انقطاع تلك المنفذ على الكورد.

خارطة (2) الموقع الجغرافي للواء الاسكندرونة

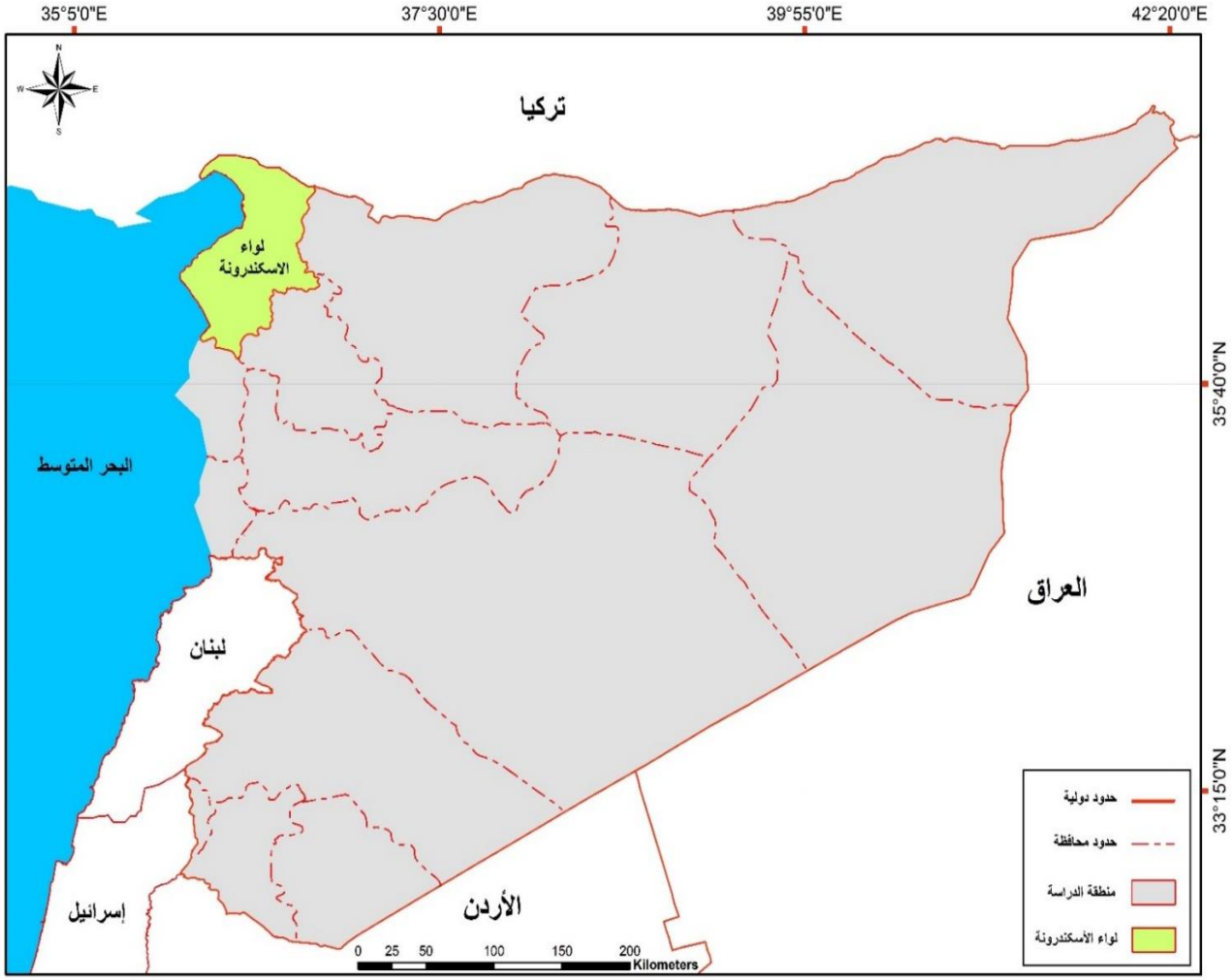

المصدر: (مصطفى، 2015، صفحة 74) و (الجابري، 2015، صفحة 126).

ب- قضية المياه:

لم تكن مشكلة المياه غائبة في تعقيد أزمة سورية ولاسيّما بين تركيا والعراق وسوريا، لما للمياه من أهمية قصوى في مختلف مجالات الحياة والتنمية. وتعد الأنهار المشتركة بين الدول من المواضيع البالغة الأهمية، لما يترتب عليها من حقوق قانونية مشروعة وأخرى تاريخية مكتسبة، ولها دور كبير في صفو العلاقات أو تعركها، فهناك مجموعة من الأنهار المتنازع عليها بين تركيا وسوريا وهي (دجلة، والفرات، وعفرين، وقويق، والساجور) والى اساساً منابعه من تركيا. وبقيت هذه القضية تشكل عاملا سلبياً ومؤثرا في طبيعة العلاقات التركية السورية، وجرى في كثير من الأحيان ربط هذه القضية بالقضية الكوردية (العبيدي أ.، 2010، صفحة 59).

يشكل نهرا دجلة والفرات العمود الفقري للحياة في سوريا، وينبعان من الأراضي التركية، وبعد معاهدة لوزان 1923 اصبحت صفة النهر الدولي تنطبق عليهما، وينقسم مجراهما بين كل من تركيا وسوريا والعراق، الا أنَّ ساسية تركيا المائية تتجاهل تلك الحقوق لتشكل تهديدا للأمن السوري. وتفاقمت المشكلة بين سوريا وتركيا عندما بدأت بتنفيذ مشروع الكاب العملاق على نهري

دجلة والفرات، مما أدى الى تأثير خطير على منسوب وحصة المياه لدولة سورية، كما تكررت الأزمات السياسية بين دولتين حول قضية المياه؛ نتيجة لتبني سياسة الاتراك مفهوم (الحقوق السيادية) (الجابري، 2015، صفحة 131).

نستنتج من ذلك أنَّ قضية المياه من القضايا الحساسة المؤثرة سلبياً على واقع العلاقات بين الدولتين؛ لما تمثله من أهمية حيوية لا يمكن الاستغناء عنها، وبما أنَّ تركيا هي دولة المنبع فقد يعطيها هذا الأمر استراتيجية للتحكم بالمياه، ولذلك عمدت الى اللعب بورقة المياه بوصفها ورقة ضغط تجاه سوريا بغية تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية بما يفضي الى اضعافها، فضلاً عن رغبتها في ممارسة دور اقليمي يقوم على أساس المشاركة في ترتيبات إقليمية سياسية واقتصادية وأمنية بوساطة المياه، لذلك تنكرت لحقوق الدول المتشاطئة معها.

ت- القضية الكوردية:

تعد القضية الكوردية من احدى أبرز القضايا في الشرق الأوسط، وتحديداً في الدول التي توزَّعت عليهم القومية الكوردية بحسب اتفاقية سايكس - بيكو (العراق – تركيا – سوريا - ايران)، وتعدُّ القضية الكوردية من أكثر القضايا اثارة في تركيا، ومن أكثر القضايا تهديداً للأمن والتوازن داخل المجتمع التركي وضغطاً على الحكومة التركية، إذ تفاقمت هذه المسألة وبدأت تبرز منذ مطلع الثمانينات ولا سيَّما مع بدء العمليات العسكرية لحزب العمال الكردستاني في تركيا في أواخر عام 1984، والتي اتهمت تركيا بمساعدة الحزب العمال الكوردستاني بتدريب في معسكرات سورية وفي سهل البقاع في لبنان، بأعتبارها القوة الأساسية المحرِّضة والداعمة لعمليات الحزب العمال الكردستاني، وهدف سوريا من وراء ذلك عرقلة تنفيذ مشروع الكاب. وحاولت تركيا ربط مشكلة الأكراد بالمياه مع سوريا، ولكنها لم تنجح في تلك المحاولة، إذ رأت تركيا أنَّ هناك ارتباطا ضمنيا بين سوريا والكورد في تركيا فهي تأويه وتسانده من أجل زعزعة استقرار تركيا، بطريقة مدروسة تتيح لها موقعا أفضل للتفاوض على مسألة المياه، والحصول على أفضل الشروط التجارية (الجابري، 2015، صفحة 133).

توصلنا مما تقدم إنَّ (للقضية الكوردية) دوراً مؤثراً في مسار العلاقات السورية التركية فضلاً عن بقية الدول التي يتواجدون فيها، ويظهر هذا الدور بشكل جلي عن طريق تركزهم في مناطق التي تتصف والانعزال الجغرافي عن باقي انحاء الدولة وجميع الدول التي يقطنونها، مما قلل من مستوى التفاعل بينهم وبين باقي السكان ثقافياً واقتصادياً واجتماعياً، وساعد هذا الانعزال على تنمية مشاعر غير ودية وذات طبيعة عدائية بين الجانبين، ومن الطبيعي فإنَّ هذه المشاعر العدائية ستصب في الوعاء التركي لينضج بغضاء وعداءاً صوب دول الجوار ولاسيّما انَّ سوريا متهمة أياها بتأجيج تلك المشاعر، مما يجعل العلاقة بينهما تتصف بالتوتر والتذبذب والتأرجح من حين لآخر، من هذا يتضح إنَّ تركيا تحاول وستحاول ربط القضايا الثلاث (الأسكندرونة، والمياه، والقضية الكوردية) ، واستعمالها وسيلة للضغط على سوريا لانصياعها لعدة تنازلات باتت تخدم دولا أخرى.

3 – 2 الموقف التركي من الأزمة السورية ودوافعه:

إنَّ العلاقات التركية مع سوريا بالغة الحساسة والأهمية بالنسبة لتركيا، إذ تعدُّ سوريا ركيزة الدبلوماسية التركية الأساسية في منطقة المشرق العربي، ومن هنا بدا الموقف التركي إيجابياً تجاه الأزمة السورية، وقد اتسم منذ البداية بالتصاعد التدريجي، إذ اعتقدت تركيا أنها بمقدورها التأثير في النظام السوري ودفعه نحو التغير على أساس أنَّ الأزمة السورية شأن داخلي. لكن تلك المحاولات التركية فشلت في دفع النظام السوري نحو تحقيق إصلاحات حقيقية، وبذلك توصَّلت الى نتيجة مفاداها أنَّ النظام السوري يسير في تجاه مغاير للنصائح التركية، مما جعل أنقرة تغير لهجتها تجاه سوريا وتطالب النظام السوري بالتنحي عن السلطة، وقد أصبحت تركيا ملجأ آمناً للجيش السوري الحر. وفتحت الحدود أمام المعارضة السورية وسمحت لها بعقد اجتماعاتها، مما أسهم في تشكيل خطر على النظام السوري، وكما فتحت الأبواب أمام اللاجئين السوريين الذين سرعان ما تزايد عددهم ضغطاً سياسياً وأخلاقياً على الدول الداعمة للنظام السوري، إذ سعت تركيا لاستغلال قضية اللاجئيين السوريين وتوظيفها خارج الإطار الإنساني ومحاولة استخدامها لتسويغ إجراءات عسكرية ضد سوريا مثل فرض حظر الطيران على المنطقة الشمالية (كوردستان الغربي) في سوريا أو التدخل العسكري (البياتي، 2013، صفحة 176).

ومن ثم تبين أنَّ الأزمة السورية عكست ارتباكاً كبيراً في الموقف التركي الذي وجد نفسه أمام تحديات قد تعصف بكل استثماراته السياسية والاقتصادية في سوريا، ورأت تركيا أنَّ أي تصعيد مع سوريا سوف يجلب غضب ايران والعراق من الجنوب والشرق وروسيا من الشمال، وهم حلفاء النظام السوري، وجيران تركيا التي لن تغامر بقطع العلاقة معهم أو تسعى لتوتير الأجواء. وفصلا عن ذلك فإنَّ الاعتبارات الأمنية سيطرت على المواقف التركية إزاء الأزمة السورية، وذلك بتنامي التخوفات من تأجيج القضية الكوردية.

تميزت السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا بتصعيد مستمر، وتوجيه الاتهامات لسوريا بضلوعها في عدم استقرار تركيا وأمنها، وما نتج عنها من علاقات بين الدولتين تميزت بالتوتر والنزاع طيلة عقد من الزمن. وضمن التغيرات الدولية في بداية القرن الحادي والعشرين جرى تحول مهم في السياسة التركية نحو العالم العربي بشكل عام وسوريا بشكل خاص (الجابري، 2015، صفحة 137).

بعد سنوات من الأزمة السورية، تدخلت تركيا للمرة الأولى عسكرياً في الشمال السوري (كوردستان الغربي) عبر قصف جوي ومدفعي متكرر، وقد جاء هذا الموقف بعد اتفاق تركي – أمريكي غير معلن، يتضمن موافقة أمريكية على انشاء منطقة آمنة شمال سوريا، وتكمن أهمية هذه الخطوة التركية الى جانب ملف مكافحة تنظيم الدولة في بعدين آخرين لا يقلان أهمية الا وهما: الملف الكوردي والمشهد السوري بشكل عام. جاء التحول التركي في التحرك العسكري المباشر على الأراضي السورية بعد ما نجح الكورد في السيطرة على مدينة كوباني وتمكنهم أيضاً من السيطرة على مدينة گرێ سپي (تل أبيض)، مما يعني تطهير منطقة شرق الفرات بأكملها من تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) ماعدا منطقة الحسكة. ومن هنا فقد جاء تخوف الأتراك من انتقال هذه الجماعات الكوردية من مناطق شرق الفرات التي سيطرت على أغلبها وحدات الحماية الكوردية، وتحوُّل هذه الجماعات الى مناطق غرب الفرات، وتقوم تلك الجماعات الكوردية بوصل المناطق الثلاثة التي حررت من تنظيم الدولة الإسلامية، والتي أعلنوها عام 2013 بأنها مناطق للحكم الذاتي. وهذه المناطق هي منطقة الجزيرة في أقصى شمال سورية، ومنطقة كوباني في الشمال السوري أيضاً ومنطقة عفرين التي تقع في الشمال من مدينة حلب على حدود لواء الاسكندرونة. مما زاد من مخاوف الحكومة التركية إزاء الطموحات الكوردية، قيام الكورد بإنشاء شريط على طول حدود تركيا مع سورية من القامشلي شرقاً وحتى عفرين غرباً وصولاً الى البحر المتوسط، وإنَّ حلم الدولة الكوردية استُعيد مرة أخرى بشكل واضح وقوي بدعم دولي (سعيدة، 2019، الصفحات 78-79). ولغرض إيقاف توسُّع الحركة الكوردية وتقدمها في سوريا قامت الحكومة التركية بعدة عمليات من أهمها، خارطة (3):

أ- تركيا وعملية درع الفرات:

بالتزامن مع ذلك بدأت تركيا في عام 2016 بتدخل عسكري مباشر في منطقة جرابلس، في عملية أطلقت عليها اسم (درع الفرات)، جرت بتعاون تركي مع بعض الفصائل التابعة لها ضد قوات سوريا الديموقراطية، واستمرت سبعة أشهر، وكانت أهدافها محاربة المناطق الحدودية وتطهيرها من القوات الكوردية (حزب الإتحاد الديموقراطي PYD وحزب العمال الكوردستاني PKK).

ب- عملية غصن الزيتون (احتلال عفرين)(*):

عملية غصن الزيتون هو الاسم الرمزي للعملية التي شنها الجيش التركي مع بعض الفصائل التابعة له ضد مواقع قوات الأحزاب الكوردية في كوردستان الغربي، وكان هدف العملية هو السيطرة على عفرين التي كانت القوات الكوردية قد أعلنت عن أنها إحدى مقاطعات الادارة الذاتية، وقد استغاثت القوات الكوردية بحكومة النظام السوري في يوم الخميس 25 آذار 2018، ودعت الأسد الى إرسال قوات لمساعدتها في ضد الهجوم التركي.

أعلن الجيش التركي فرض سيطرته على كامل منطقة عفرين ومحيطها في يوم السبت 24 آذار 2018، وذلك بعد انتزاع ما تبقى من مواقع ومعاقل لوحدات حماية الشعب الكوردي. وقد شكل سقوط عفرين بيد قوات مشتركة من الجيش التركي والجيش الحر ضربة مدوية لمشروع الأحزاب الكوردية في كوردستان سوريا. وبذلك يمكن أنّ نلخص أهم الأهداف التركية بما يأتي (سعيدة، 2019، الصفحات 82-83):

1- تكتسب منطقة عفرين أهمية خاصة لدى تركيا؛ وذلك لقربها من لواء الأسكندرونة، ويحدّ عفرين من الغرب سهل العمق التابع للواء ذي الأهمية البالغة.
2- تحقق السيطرة التركية على عفرين تواصلا جغرافيا على جميع المناطق الحدودية الواقعة بين مدينة جرابلس غربي الفرات والبحر المتوسط، وهذا يعني القضاء على أيَّة إمكانية لتحقيق التواصل الجغرافي بين المناطق الكوردستانية ومنع الكورد من وصل مناطقهم ببعضها.
3- إبعاد القوات الكوردية من السيطرة على الشريط الحدودي مع تركيا، أو إقامة منطقة حكم ذاتي هناك. وتدرك تركيا في هذا الإطار أنَّ مشروع "الفيدرالية الكوردستانية" لن يكتمل من دون ضم منطقة عفرين إليه، أو على الأقل سيمكن في هذه الحالة

(*) تقع مدينة عفرين على ضفتي نهر عفرين في أقصى شمال غربي كوردستان، وهي حدى المقاطعات (الكانتونات) الكوردية الثلاث في كوردستان سوريا، وهي محاذية لمدينة كوباني واعزاز من جهة الشرق، ولمدينة حلب التي تتبع لها من الناحية الإدارية من جهة الجنوب، والى الجنوب الغربي تقع محافظة إدلب، وتحاذي الحدود التركية من جهة الغرب والشمال. وتبلغ مساحتها 3850كم^2، ومنطقة جبلية منفصلة جغرافياً عن المناطق الأخرى التي تسيطر عليها القوات الكوردية على طول الحدود مع تركيا. وقد اشتهرت مشهورة بإنتاج زيت الزيتون والحمضيات والكروم.

احتوائه عن طريق حصاره اقتصادياً، ومن ثم إخضاعه سياسيا بسهولة، ولهذا فإن تحديد مصير عفرين يمثل أولوية على أجندة الأمن القومي التركي.

4- سعي تركيا إلى تعظيم تواجدها على الأرض، وتغيير معادلة موازين القوى، وهو الأمر الذي يكرِّس النفوذ التركي داخل سوريا، ويجعل منها طرفاً أساسياً في عملية التسوية السياسية المرتقبة.

5- فصل المناطق الكوردية مع بعضها وخاصة بين مدينة كوبانى ولواء الاسكندرونة.

6- أنَّ مدينة عفرين لديها موقع جيوستراتيجي مهم من ناحية التجارية؛ بسبب قربها مدينتي حلب وإدلب، لما لهما من أهمية كبيرة بالنسبة لتركيا.

7- تشكيل شريط عسكري، لغرض إخماد أي حركة عسكرية تجري في المناطق الكوردية.

8- تستهدف عملية "غصن الزيتون" تحقيق التواصل الجغرافي على المستوى العملياتي بين المناطق الخاضعة لسيطرة تركيا، إذ مدن أعزاز والباب وجرابلس وشمال أدلب، وذلك عبر ضم حلقة وصل مهمة تتمثل في إحدى الكنتونات الثلاثة في الهيكل المستقل الذي شكله الكورد منذ عام 2012، عبر الجمع بين المناطق التي سعى الكورد فيها لإرساء الحكم الذاتي، فيما أطلق عليه غرب كوردستان والتي تشمل عفرين والجزيرة وكوباني.

خارطة (3) الموقع الجغرافي لعملية درع الفرات وعملية غصن الزيتون (احتلال عفرين)

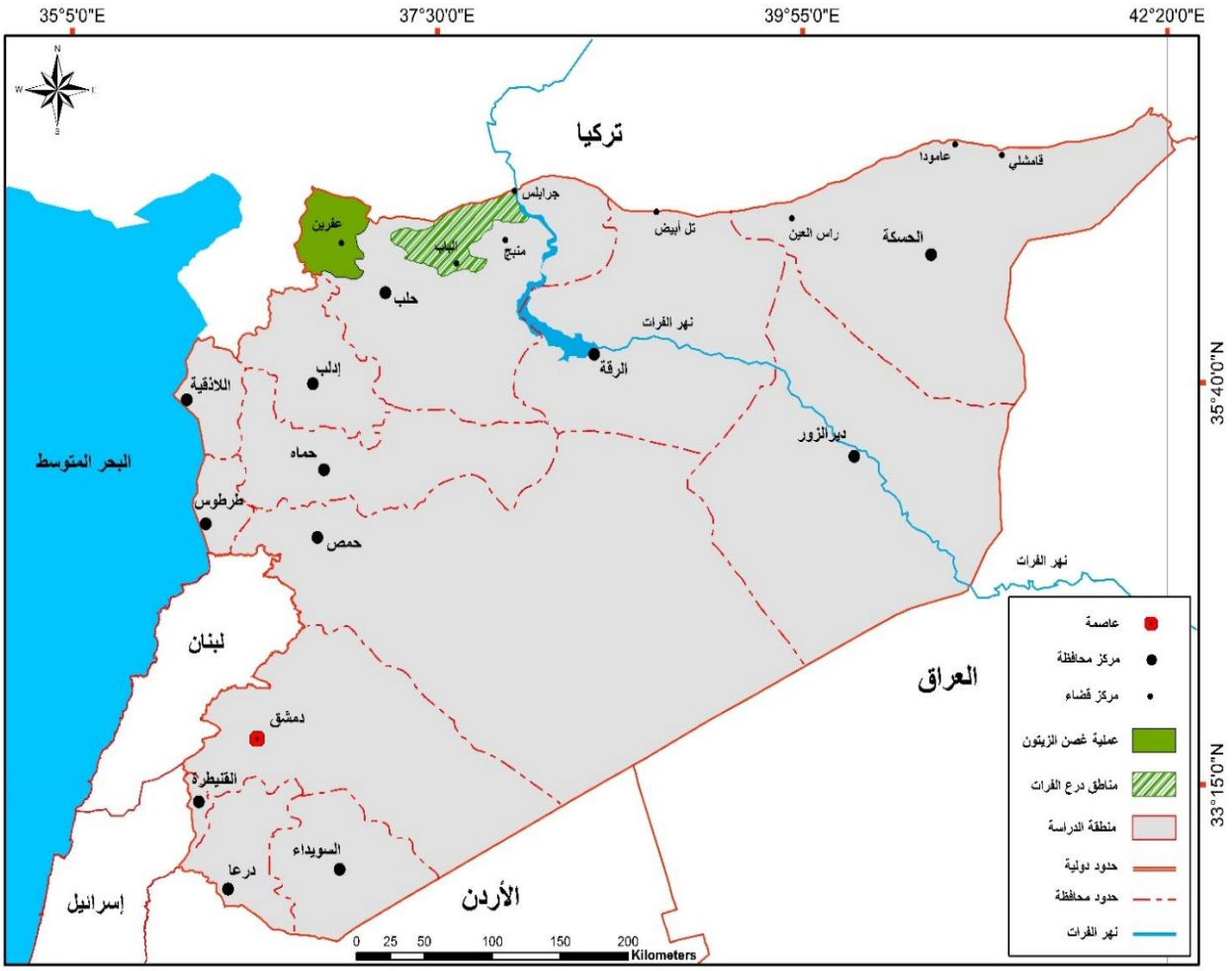

المصدر: (سعيدة، 2019، الصفحات 83-82).

أما عن الدوافع التي جعلت الحكومة التركية تتخذ مثل هذا الموقف حيال الأزمة السورية فقد تنوعت ولعبت الدوافع السياسية والاقتصادية والأمنية دوراً فيها.

وتمثلت الدوافع السياسية بسعي الحكومة التركية لدعم عملية التحول الديمقراطي في سوريا، وتعميم الفهم العربي لمفهوم العلمانية حتى لو تطلب الأمر مواجهة ومنافسة قوى اقليمية أخرى تسير في هذا التوجه، فضلاً عن تعميق التعاون مع قوى أخرى،

وبما يضمن مصالح تركيا في أنّ تتحول الى قوة اقليمية كبرى. ورغبتها في الصعود بوصفها قوة اقليمية في الشرق الأوسط والمنطقة العربية لتقديم نموذجاً للبراعة والاحتفاظ بالتوازن الدقيق في علاقتها مع القوى الاقليمية مستغلة بذلك الأوضاع السياسية التي تمرُّ بها المنطقة العربية عامة وسوريا خاصة، ودخولها كلاعب وسيط بين النظام السوري والمعارضة وبكفة تميل لصالح الاخيرة لتعزيز مكانتها وثقلها في الشرق الاوسط، وتثبيت مكانتها في حلف شمال الأطلسي- وبين القوى الغربية (محمود ڤ.، 2016، صفحة 199).

أما الدوافع الاقتصادية التي تأثر بها الموقف التركي، فتمثلت في تخوفها من أنَّ يتأثر استثمارها في سوريا والمنطقة، بغية الحفاظ على المصالح الاقتصادية التركية بفعل استراتيجتها الخاصة بعمليات البحث عن الأسواق الجديدة في المشرق العربي، فضلاً عن الغائها لتأشيرات الدخول الى سوريا والأردن ولبنان مما توجب عليها المحافظة على مصالحها، فضلا عن الخسائر الاقتصادية التي تكبدتها مع دول الربيع العربي، وعليه فليس من المعقول في الوقت الذي تسعى فيه تركيا الى النهوض باقتصادها والمحافظة على مسار التنمية فيها أنْ تضحي بمصالحها.

اما الدوافع الأمنية فهي الأخرى التي سيطرت على الموقف التركي المعادي للنظام السوري، ولا سيَّما في ظل التخوُّف المتنامي من تأجيج القضية الكوردية، ووجود حزب العمال الكوردستاني المحظور وعملياته انطلاقاً من الأراضي السورية باتجاه الداخل التركي في ظل اتساع مساحة الحدود مع سوريا، وسعى الكورد الاخيرة الى تأسيس اقليم حكم ذاتي على غرار كوردستان العراق، ومن ثمَّ تأثُّر كوردستان تركيا بذلك. فضلاً عن التخوُّف التركي من تخبط الأوضاع الأمنية في المنطقة، وتأثر الداخل التركي بها، واحتمال انتقال الأزمة الى حدودها الجنوبية اذا ما خرج الوضع الأمني عن السيطرة (محمود ڤ.، 2016، صفحة 200).

من هذه الزاوية ثمة أهمية خاصة لسوريا بالنسبة لتركيا من منظور الجيوبولتيك، فضلا عن التاريخ وعلم الاجتماع السياسي، وتتجلى هذه الأهمية ي عدد من العوامل والسياقات، أهمها:

1- تعد سوريا بوابة العالم العربي بالنسبة لتركيا، ولاسيَّما فيما يتعلق بالتجارة البرية، وهذا ما يفسِّر- التوجه التركي الحثيث لتصويب العلاقة مع دمشق بخطوات متسارعة في عهد حزب العدالة والتنمية قبل الثورة السورية.
2- تقع تركيا في قلب "المناطق البرية القريبة" التي يجب على تركيا التواصل والتقارب معها، لما لها من فائدة تتعلق بمكانتها في الاقليم والعالم (أوغلو، 2011، الصفحات 156-170).
3- أدَّت القضية الكوردية دوراً كبيراً ومؤثرا في العلاقات التركية السورية ولا سيَّما انَّ تركيا ترى أنَّ القضية الكوردية لها أهمية خاصة وتأثير كبير في الأمن القومي التركي، فقد أدت هذه القضية الى زيادة حدة التوتر الحاصل في العلاقات التركية السورية لمدة طويلة من الزمن، ووصلت في بعض مراحلها الى امكانية حدوث نزاع مسلَّح بين الطرفين، فقد لاحظت تركيا ان سوريا تُقدِّم الدعم الأحزاب الكوردية التي تعتمد على المواجهة المسلحة مع تركيا.

3 - 3 تداعيات الأزمة السورية على تركيا:

تمكَّنت الأزمة السورية من تحويل العلاقات السورية من تحالف استراتيجي الى خلاف استراتيجي، وقد أثَّر انعدام الثقة على موقف الحكومة التركية الداعم للمعارضة والجيش الحر، وفتح الحدود أمامهم وسمح بعقد اجتماعاتهم، مما حدا بالنظام السوري استخدام القضية الكوردية ورقة ضغط ضد الحكومة التركية عن طريق سحب الجيش السوري من المدن السورية على الحدود وترك أمر حماية تلك المناطق لعناصر حزب الاتحاد الديمقراطي الكوردي السوري، والذي يعد حليفاً لحزب العمال الكوردستاني، والذي يمثل هاجساً أمنياً لتركيا منذ عقود، وهذا يعني أنَّ تركيا ستبقى في مواجهة الكورد السوريين بعد أن أصبحت المنطقة الحدودية ملاذا لحزب العمال الكوردستاني.

وبذلك يتبين انَّ دخول مسألة القضية الكوردية السورية في منظومة حسابات الأمن الاستراتيجي لتركيا، سيؤثر بلا شك في أمنها الداخلي ووحدتها القومية وسلامة أراضيها، ونرى أنَّ تصاعد نشاط القوات الكوردية قد بدأ فعليا منذ نهاية 2012 في بعض مناطق كوردستان تركيا، إذ أخذوا يحتجون على وجود عشرات الآلاف من اللاجئين في مناطقهم، لذلك قامت الحكومة التركية بنقل اللاجئين السوريين في المحافظات الجنوبية الشرقية الى معسكرات بنيت خصيصها لهم في الشمال (الشيماء، 2012، صفحة 36).

وقد تبين من ذلك أنَّ تركيا كانت من أكثر المتأثرين بالأزمة السورية، فهي تتشارك في حدودها مع سوريا بثمانمائة وخمسين كيلومتر، وتشكل فيها منطقة شرق الأناضول امتداداً طبيعياً لسوريا، وجدير بالذكر ان تدخل تركيا العسكري المباشر وغير المباشر في سوريا ولا سيَّما في عفرين، يؤدي إلى تحجيم حزب العمال الكوردستاني والحيلولة دون تمدده. ولعل التخوُّف التركي من زيادة نفوذ حزب العمال الكوردستاني على الأراضي السورية بعد ما استطاع ان يسيطر على أراضي لا يستهان بها في ظل الدعم الدولي والغطاء الجوي لهذه المجاميع الكوردية، وابطال حلم الدولة الكوردية الذي ظهر من جديد وبقوة مرة أخرى على الساحة

الاقليمية، وقلق تركيا من انتقال الأحداث الأمنية اليها، أدى إلى تقديم تركيا مقترحاً لإقامة منطقة عازلة تحميها من أي قوات أجنبية داخل الأراضي السورية.

ومن الواضح أنَّ القوات العسكرية التركية لن تدخل سوريا بمفردها سواء لإقامة ممر انساني أم منطقة حظر جوي أم منطقة عازلة إلا بتفويض دولي من حلف شمال الأطلسي أو الأمم المتحدة، فتركيا التي تسعى للنهوض باقتصادها والمحافظة على مسار التنمية فيها لا تريد إقحام نفسها في حرب قد تؤثر بشكل كبير على اقتصادها وأمنها القومي (مصطفى، 2015، الصفحات 83-84).

3 - 4 إيـــــران:

تعد ايران قوة اقليمية مؤثرة وفاعلة في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام والمشرق العربي بشكل خاص، معتمدة في ذلك على قوتها وفاعليتها المستمدة من قدراتها العسكرية والاقتصادية التي جعلت منها قوى لا يستهان بها ولا يمكن تجاوزها. ويعد تحالفها مع سوريا من أقدم التحالفات الاستراتيجية في المنطقة، فسوريا تمثل قاعدة استراتيجية بالغة الأهمية للنفوذ الإيراني في الجوار العربي المشرقي وطريقاً آمناً الى لبنان وشريكاً يعتمد عليه، بينما تمثل إيران ورقة ضغط مهمة بيد سوريا. وانطلاقاً من الدور الايراني السوري في المنطقة العربية سيبرز الموقف الإقليمي لإيران من الأزمة السورية (الجابري، 2015، صفحة 155)، ولأجل الإحاطة بهذا الموقف توجب التطرق إليه على مختلف الأبعاد على النحو الآتي:

3 - 5 الموقف الإيراني من الأزمة السورية ودوافعه:

تعد العلاقات السورية – الايرانية الركيزة الأساسية في العلاقات العربية – الايرانية، فسوريا الدولة العربية الاكثر قربا من إيران من حيث علاقات الود والصداقة بينهما، كما هي أول دولة عربية تعترف بالنظام الجديد في ايران، وذلك في 13ى شباط عام 1979م، إذ لاتقف العلاقة بين الدولتين عند حدود التميز فحسب، بل تمتد لتصبح حالة استثنائية من ناحية الحلف الذي يربط الطرفين، فهو الحلف الأطول مدة والأكثر ثباتا في الشرق الأوسط ، فليس من الغريب أن تقف إيران في هذا الظرف الحرج الى جانب حليفتها سوريا، وتمدها بجميع أسباب البقاء في أول امتحان حقيقي لها، وأنْ تدعمها حتى النهاية. حتى أصبحت العلاقات بين الدولتين تثير كثيرا من التساؤلات حول العلاقة الارتباطية بينهما، التي دامت مدة طويلة على الرغم كل التحديات التي واجهتها، وهذا يعود الى الجوار الجغرافي الذي رسم تلك الامتدادات الدينية والعرقية والحضارية لكل طرف منها (عبدالكريم، 2013، صفحة 46).

وفي ضوء هذه المعطيات، ومن أجل الرصد الدقيق للموقف الايراني من الأزمة السورية فقد كان هذا الموقف ثابتا في دعم النظام السوري والحكومة السورية، ومتدرجا فيما يخص الأزمة من التجاهل الى إتهام المحتجين والمتظاهرين، وإلقاء اللوم على المؤامرة الخارجية، وتبنى وجهة نظر الحكومة السورية في السعي لإيجاد مخرج لها. وبهذا فإنّ ايران اتخذت موقفا مؤيدا للنظام السوري، ووضعت كل ثقلها خلف هذا النظام منذ انطلاق الأزمة واصفة إياها بالمؤمراة الأجنبية، التي تستهدف صمود سوريا من قبل الغرب وإسرئيل، والنظر للأحداث على إنها فتنة شبيهة بما حدث في ايران في عام 2009، مؤكدة مرارا وتكرارا في أكثر من مناسبة إيمانها الكامل بقدرة الحكومة السورية على التعامل مع الأوضاع، ومعلنة دعمها المتواصل للإصلاحات التي أعلنها الرئيس الأسد لتخفيف الأزمة وإخمادها (هلال، 2011، الصفحات 9-10).

وبعدما أعلنت طهران موقفها الحاسم من الأزمة وحسمت أمرها في دعم الأخير وحكومته بمختلف الوسائل وعلى كافة المستويات، بما ينسجم واسترتيجية النظام السوري بالدعائم الأساسية التالية:

أ- الدعم العسكري:

شرعت ايران بمد النظام السوري بأسلحة وعتاد للمراقبة والقتال، كما زودته بالتكنلوجيا لمراقبة البريد الأليكتروني وأجهزة الهاتف الخلوي ووسائل التواصل الاجتماعي (فيسبوك - تويتر)، انطلاقا من الخبرات والتكنلوجيا الحديثة التي يمتلكها الجانب الايراني، كل ذلك من أجل تقديم العون اللازم للحكومة السورية ونظامها السياسي في هذه المجالات، وتتركز قواعد المليشيات الإيرانية في كثير من المدن والمناطق، وبشكل رئيس على الطريق الاستراتيجي الذي تسعي إيران لتعزيز حضورها فيه ضمن مشروعها في الوصول الى البحر المتوسط عبر العراق وسوريا ولبنان، ومن هذه القواعد العسكرية الإيرانية في سوريا قاعدة حقل الورد النفطي في محيط البوكمال، مجمع المقار العسكرية في منطقة الجلاء، قاعدة (ت2) القريب من البوكمال، قاعدة المطار العسكري المشترك بين إيران والفئات المدعومة من ايران وعلى رأسها حزب الله وقوات الجيش الروسي، وقواعد معسكر الصاعقة والطلائع في مدينة دير الزور، قاعدة عين التي تقع في بادية مدينة القورية، ومؤخرا أنشأت ميليشيا فاطميون في مزار الدينية. كما وافقت ايران على تمويل بناء قاعدة عسكرية على الساحل السوري، والمساعدة في تطوير مجمع عسكري في مطار اللاذقية، على

أنْ يتم الانتهاء منه في نهاية عام 2012، بهدف تأمين خط مباشر لإيصال المعدات والاسلحة التي تحتاجها الحكومة السورية بطريقة عاجلة دون المرور بطرف ثالث.

وبناء على ذلك فإنّ ايران قدمت دعما سياسيا وعسكريا للحكومة السورية بما يمكنها من الصمود أمام الضغوط الداخلية والخارجية التي تسعى للإطاحة بالنظام، معلنة استمرارها في السعي لحل الأزمة عن طريق الاصلاح والانتقال الى نظام سياسي أكثر انفتاحا (الجابري، 2015، صفحة 162).

ب- الدعم الاقتصادي:

يعد استهداف النشاط الاقتصادي عامل ضعف للنظام السوري، واستهداف المعارضة السورية لهذا العنصر عن طريق الاضراب والعزوف عن العمل بمساعدة المجتمع الدولي بفرض عقوبات اقتصادية على سوريا، فضلا عن تضرر الوضع الاقتصادي العام نظرا لإيقاف عمليات التصدير والاستيراد التي قد تدفع باتجاه انهيار النظام وتطويعه، خاصة أنّه يمر في مرحلة حرجة جدا، ويحتاج الى الدعم الاقتصادي، وإزاء ذلك قام النظام الايراني بتوجيهات مباشرة من المرشد الاعلى للجمهورية الاسلامية برصد 3 مليار دولار كمنحة للحكومة السورية في الأشهر الثلاثة الأولى من بداية الأزمة، تلاها قرار بتخصيص 9 مليار دولار في عام 2012، فضلا عن منح 290 الف برميل نفط يوميا. كما نقلت تقارير إعلامية ايرانية عن قيام ايران بجهود حثيثة للتشاور مع العراق لتزويد دمشق بنحو 10 مليار دولار أمريكى كدعم إضافي يتم تحويلها وفق اتفاقيات اقتصادية جديدة، وتفعيل أخرى قديمة مع سوريا، ومن ضمنها ثلاث اتفاقيات في مجالات الصحة والتجارة والاستثمار، وعليه فقد قامت كل من ايران والعراق وسوريا بتوقيع اتفاق للغاز بقيمة 10 مليار دولار في تموز 2011، ومن أجل دعم سوريا اقتصاديا في ظل الظروف العصيبة التي تعيشها فقد سعت طهران لتحويل العراق وسوريا الى سوق مشتركة واحدة، الامر الذي يعزز علاقاتهما، ويجعل العراق الرئة الاقتصادية لسوريا في مواجهة العقوبات (الجابري، 2015، صفحة 161).

ت- الدعم الاعلامي:

تحركت وسائل الاعلام الايرانية بشبكة اعلامية واسعة تضم عددا من القنوات والصحف والاذاعات والمحللين التي تدور في فلك النظامين الايراني والسوري، وتهدف الى:

أ-تجريد الانتفاضة من الحقيقة وربطها بأطراف أخرى، إذ وصفت وسائل الاعلام الايرانية المعارضة السورية بأنهم محرضون وارهابيون، وبثت بصفة مكثفة الاعترافات التي نقلها الاعلام السوري لبعض الافراد الذين ألقى النظام القبض عليهم معترفين بعمالتهم للكيان الصهيوني، فضلا عن ما قامت به وسائل الاعلام الايرانية من محاولات حثيثة لربط الازمة بعصابات مسلحة، ومن ثم بالسلفيين والإرهابيين، وبعدها بالاخوان المتطرفين، وعملاء إسرائيل، ومنفذي الأجندات الأمريكية، وبعض عناصر المخابرات الاردنية والسعودية، وبعض الجهات اللبنانية كمجموعة الحريري وتيار المستقبل، كما كان لتدخل تركيا في سوريا ومساندتها لقوات سوريا الحرة ومن ثم احتلال بعض المناطق السورية من قبل قوات التركية وحلفائها دور كبير في ازدياد التدخل الايراني في سوريا وتركيا

ب-تخويف الأقليات من التطرف الدائم عبر مساعدة النظام السوري في حملة اعلامية مباشرة تتعلق بالفتنة الطائفية، وتحذير المسيحيين والدروز من المسلمين والاخوان من التطرف الذي سيواجهونه في حالة سقوط النظام ووصول هؤلاء الى السلطة، فضلا الاستعانة بالعامل الشيعي إقليميا في هذه الحملة (الجابري، 2015، صفحة 160).

أما دوافع ايران التي جعلتها تقف هذا الموقف المؤيد لسوريا فتقوم على أسس شملتها الاستراتيجية الإقليمية لإيران فى العقود الثلاثة الأخيرة، وضمن مجالات مختلفة فقد كانت الدولة السورية في طليعة الدول التي ساندت ودعمت إيران في حربها مع العراق. كما وقفت بشكل رسمي وعملي الى جانب إيران في المحافل الإقليمية والدولية فيما يخص برنامجها النووي، مما أوجب على طهران رد الجميل لسوريا ذات الطبيعة المضادة للاستكبار والصهيونية، كما ويفسر وقوف ايران الى جانب سوريا عن طريق الرؤية التي تقول إنّ الاستراتيجيات والسياسات الاقليمية الخاصة بالدولة السورية كانت متطابقة الى حد كبير في العقود الأخيرة مع الاسترتيجيات والسياسات الاقليمية الايرانية في كثير من المجالات والأحداث، ومن جانب آخر فيمكن تفسير الدوافع الايرانية تجاه النظام السوري من منظور جغرافي سياسي من فكرة مفادها (هاجس أمريكا من الأزمة السورية هو إيران)، والدليل على ذلك مايذكره (روبرت ساتلوف) مدير معهد واشنطن للعلاقات الدولية قائلا " القضية الملحة في شأن سوريا ليست في امكان نجاح السوريين باسقاط نظام الأسد أو افلات النظام من السقوط بل هي في توجيه ضربة مؤلمة الى المحور المعادي للغرب والديمقراطية والسلام الذي يمر عبر دمشق" وهذا ماجعل ايران تتعامل مع الأزمة بما يلائم مصالحها الوطنية وتحالفاتها الاقليمية (الجابري، 2015، صفحة 162). أما الدافع الايراني الآخر فيتمثل برؤية إيران لتركيا على إنها تريد التخلص من النظام السوري

ودعم الاسلاميين لتسلم السلطة عن طريق إعادة تعريف مصالحها في المنطقة (عبدالفتاح و حميد، 2014، الصفحات 22-24). وما يؤكد ذلك تصريح الخارجية الايرانية منذ اندلاع الأزمة بقولها (لو خيّرنا بين تركيا وسوريا فسوف نختار سوريا بلا شك). أما الدافع المذهبي فقد كان الدافع الاكثر اهمية من بين الدوافع الايرانية، إذ تمثل ايران الحاضن الاقوى للشيعة في المنطقة وخاصة (سوريا، العراق ولبنان)، فهي تدافع وتقف بكل ماتملك في سبيل الحفاظ على هذا المذهب، والدليل على ذلك عندما سأل أحد الصحفين المرشد الاعلى للجمهورية الايرانية (على خامنئي) هل ايران تقف مع سوريا من أجل حماية مرقد السيدة زينب (عليها السلام) فأجاب لو هدم المرقد لبنيناه من ذهب، لكن هدفنا أكثر من ذلك وهو المذهب. وترى ايران أنّ الغرب يسعى عن طريق هذه الأزمة إلى فك الحلف الإيراني السوري الذي يهدد مصالحه ويدعم قوة إيران الإقليمية (محفوض، 2012، صفحة 38).

3 - 6 تداعيات الأزمة السورية على إيران:

1-تسعى ايران الى تغيير المعادلة الإقليمية على المدى البعيد بما يحقق لها الهيمنة على هذه المنطقة، بسبب موقعها الاستراتيجي، كي تستطيع عن طريقه مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا في المنطقة؛ لأنَّ دولة مثل ايران لا تستطيع أن تختار الصمت تجاه الأحداث التي تحصل في سوريا تحت هيمنة الولايات المتحدة؛ لأن سوريا تمثل منطقة استراتيجية بالغة الأهمية بالنسبة لإيران. لذلك اعتمدت على محاور عديدة لفرض وجودها أمام الولايات المتحدة وتركيا في سوريا، وذلك عن طريق التدخل الإقليمي غير المعلن.

2- إنَّ منطقة الهلال الشيعي(*) اكتسب التشيّع فيها سمة قومية إيرانية، بحيث اندمج الشعور القومي بالإيمان الروحي الشيعي، وأصبح التشيّع في ذاكرة الأجيال الإيرانية المتوالية (القصاب 2014). ففرض التشيع على سوريا كان ضمانا لأمنها القومي ومصالحها الحيوية، وأخذ بعدا جديدا بوصفه عاملا حاسما في بناء استراتيجية الأمن القومي الايراني، وتحاول إيران أيضا الإفادة من سوريا في توسيع الهلال الشيعي؛ لأنَّ سوريا تشكل ممرا أساسيا نحو مناطق تحاول إيران ربطها بهلالها الشيعي، بخاصة نحو لبنان وفلسطين. وفقدان سوريا يعني محاصرة ايران تماما بين أعدائها، وعدم اتمام الهلال الشيعي يشكل هزيمة لإيران أمام الدول الكبرى في المنطقة، لذلك تسعى ايران لبسط نفوذها وتحقيق مصالحها الحيوية عن طريق الحفاظ على العلاقة مع سوريا، والحفاظ على مكانتها الاقليمية والدولية (لارابي و نادر، 2013، صفحة 21).

3-تمثل سوريا أكبر حليف لإيران في المنطقة العربية، والنظام السوري يعدّ أحد أهم أدوات الردع الإقليمي الذي يضمن تقوية إيران في تحقيق أهدافها الاستراتيجية في المنطقة، كما تستخدمه إيران في إظهار قدرتها على تهديد أمن إسرائيل، وكذلك قدرتها في تحقيق الاستقرار الاقليمي. ونتيجة لهذا تسعى إيران الى تدعيم نظام بشار وتقويته في مواجهة "الجيش السوري الحر" وتمده بكافة وسائل الدعم.

4-ترى إيران أنَّ سقوط النظام سوف يؤدي الى قيام حكومة سنية، وخصوصاً مع بقايا تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" في سوريا، وهو بالطبع لا يصب في مصلحة إيران؛ لأنَّ تلك الحكومة ستكون بالضرورة معادية لإيران، بسبب دعمها لحكم الأسد، كما أنها سوف تقوم بتحجيم دور الشيعة في سوريا، وقطع طرق الإمدادات التي تصل الى حلفائها الشيعة في لبنان عبر الأراضي السورية.

5-مع تزايد شعور الإيرانيين بإمكانية رحيل الأسد عن السلطة، تم العمل على تأسيس العديد من الشبكات المرتبطة بها بشكل مباشر بهدف استخدامها لتثبيت نفوذها داخل سوريا ضمن مرحلة ما بعد سقوط بشار. فقد عملت على تدريب ودعم بعض الجماعات المسلحة التي يمكن الإبقاء عليها، التي سوف تشكل قاعدة تواصل بها إيران نفوذها في سوريا. فضلا عن أنها قامت بإعادة تنظيم عناصر ميليشات " الشبيحة " الموالية للنظام، كما أنها عملت على كسب ولاء قيادات الجيش وعززت علاقاتها معهم، وعملت على استقطابهم.

ولا تقل الأهداف الاستراتيجية لسوريا باتجاه إيران بحكم موقعها الاستراتيجي لكونها تمتلك ثقلا سياسيا وتشكل طرفا مهما يغير المعادلات الإقليمية في المنطقة. وبإمكان سوريا البقاء لبناء برنامج طموح وواقعي مع ايران، للإفادة منها في تحقيق أهداف إيران السياسية، والحصول على انجازات كبيرة في المجالين السياسي والاقتصادي.

(*) إنَّ الهلال الشيعي مصطلح سياسي ومذهبي أطلق على مناطق يقطنها أغلبية شيعية من شواطيء البحر المتوسط حيث سوريا ولبنان مروراً بالعراق وصولا الى اليمن والسودان وما حولهما.

4- المواقف الدولية من الأزمة السورية

شكلت الازمة السورية منذ آذار 2011م نقطة التقاء بين العديد من الانظمة الدولية، بحكم العلاقات التي اقامها النظام السوري في العقود الماضية، وارتبط ذلك بالصراعات الجارية في المنطقة، ولاسيما الصراع مع اسرائيل، اذ لم تعد الازمة السورية ازمة داخلية، وانما باتت تعبيرا عن منظومة دولية واسعة معنية بما يجري في سوريا. ويلعب العامل الخارجي (الدولي) دورا مركزيا في توجيه مسار الازمة وتدويلها، فالتاريخ والجغرافية جعلا سوريا عند مسافة تتقاطع فيها المصالح الاستراتيجية والخلافات ذات الابعاد السياسية المرتبطة بها، التي جعلت منها رقما مهما تتقاطع عنده مصالح الدول المؤثرة في النظام الدولي، فظلا عن بروز أهميتها في محطات التحول الكبرى في طبيعة وشكل هذا النظام، بعدّها البوابة التي يمكن عبرها هندسة المصالح وإعادة صياغة موازين القوى الجديدة، ومن هنا فقد تباينت المواقف الدولية تجاه الأزمة السورية وفقا لعلاقات تلك الدول بسوريا التي ساهمت في تطورها من حيث التهدئة أو الانفجار والتفاقم الى الحد الذي جعلنا لا نحيد عن الحقيقة إذا قلنا: إنّ إدارة الأزمة السورية من قبل الفواعل الدولية لا يقل تأثيرا عن العوامل الداخلية المسببة لها. لذا سيتم حصر الدراسة في المواقف الدولية من الأزمة السورية الذي سنتناول فيه موقف كل من (الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية)، من تلك الأزمة وعلى النحو الآتي:

4 - 1 الولايات المتحدة الأمريكية

تعد الولايات المتحدة الامريكية من أبرز قوى المهيمنة مع الادراك بوجود فارق في القوة بينها وبين القوى الأخرى، وعلى هذا فلا أحد يتوقع أن تصبح الولايات المتحدة انعزالية في أي شكل من الأشكال، وإنما ستواصل التدخل من وراء الكواليس في المناطق التي تجد فيها موطئ قدم لمصالحها، خاصة إنها من أكثر الدول وعيا بالأحداث التاريخية، لذا يعد موقفها أكثر تأثيرا من المواقف الدولية على الأزمة السورية، خاصة إنها تعيش عصرها الذهبي بوصفها القطب المهيمن الذي تدور حوله عجلة المصالح الغربية، وقد استفادت الولايات المتحدة الامريكية من فكرة كارتر القائمة على التواجد المباشر للولايات المتحدة في أي منطقة تسيطر عليها، ونفَّذت هذه الفكرة في أرض الواقع في أثناء الأزمة السورية، وقد كانت فرصة للولايات المتحدة الأمريكية أن تتدخل عسكريا في المنطقة كي تضع لها موطئ قدم ثابت ودائم خاصة في كوردستان سوريا، بجعلها منطقة آمنة تحت اعتماد الولايات المتحدة من أجل تحقيق أهدافها السياسية في المنطقة، خاصة أن القواعد العسكرية ستكون قبالة إيران، والتجسس عليها يتطلب وسائل أكثر فاعلية وأقل كلفة، وجدير بالذكر اتضح أنّ الولايات المتحدة تدعم سوريا بكل الوسائل حتى تصبح تحت هيمنتها وسيطرتها (كلير 2011: 94-96). وعلى هذا المبدأ اقتصر اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط ولاسيَّما سوريا، فكانت تدرك بأنَّ منطقة الشرق الأوسط منطقة ساخنة، لكن مع التغييرات السياسية التي شهدها العالم وازدياد المصالح الاقتصادية حتم على الولايات المتحدة الأمريكية التعامل مع منطقة الشرق الأوسط وسوريا منها وفق رؤية جديدة، وقد تزامن ذلك مع اشتداد التنافس حول نفطه، فأخرجت اهتماماتها لتتجاوز النشاطات الثقافية لتعطي اهتماما أكثر بالمصالح الاقتصادية خاصة النفطية، ولما كانت سوريا جزءا أساسيا وحيويا من الشرق الأوسط فقد حظيت باهتمام بالغ من الولايات المتحدة الأمريكية، فهي تطل على البحر المتوسط وقريبة من قناة السويس، كما أنَّ هناك احتمالا كبيرا في احتوائها على النفط؛ لأنها بنفس الامتداد الجغرافي للعراق، فضلا عن إزدياد أهمية موقعها الجغرافي بعد أنَّ أصبح ممراً رئيسيا لأنابيب النفط من مواقع انتاجه في العراق الى الدول الغربية. لذا نجد الولايات المتحدة الأمريكية مدفوعة بقناعتها بضرورة دعم نفوذها وحماية مصالحها النفطية في المنطقة بالضغط على سوريا من أجل جرها وربطها بعجلة سياسة الكتلة الغربية، ومنع سوريا من التوجه أكثر نحو الكتلة الشرقية (الامارة، 2007، الصفحات 8-9).

وتميزت العلاقة السورية الأمريكية بالتوتر والعداء باستثناء بعض الفترات التي سادتها الرغبة في التقارب من الجانبين، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، وانشغال روسيا الاتحادية ودول الاتحاد الأخرى بمشاكلها الداخلية، ورغبة سوريا التقرب من أمريكا بعد أن فقدت حليفها الاستراتيجي وكذلك رغبة الولايات المتحدة في استقطاب سوريا نحو الغرب وإبعادها عن روسيا خوفا من استعادة العلاقات بينهما وتأثر مصالحها بذلك خاصة أمن إسرائيل المؤثر الابرز في تلك العلاقات.

4 – 2 الموقف الأمريكي من الأزمة السورية ودوافعه:

شهدت المنطقة العربية العديد من التغيرات والتحولات السياسية التي شكلت تحديا للولايات المتحدة الامريكية، وأربكت حساباتها ومصالحها في الأزمة السورية، بعد أن أدركت الإدارة الأمريكية أنَّ لا جدوى في العودة مع سوريا الى مجال التفاوض المباشر وغير المباشر لاعتقادها أنّ ذلك غير مجد لقلب الثوابت السورية، كما أنّ التهديد بالعصا قد غدا غير ذي جدوى، وإنّ سياسة التحايل واظهار اللين والانخراط البنّاء في الحوار مع دمشق لن يزيد هذه الاخيرة الا مزيدا من التمسك بثوابتها في موقعها الاستراتيجي، وإزاء كل ذلك اتخذت امريكا قرارا مبرما بضرورة التخلص من النظام السوري وانهاكه أمنيا وعسكريا، وهذا الموقف

الأمريكي المعادي للنظام السوري المؤيد للمعارضة السورية قد لعب دورا كبيرا في تفاقم الأزمة السورية ووصولها الى منعطفات خطيرة لا تُحمد عواقبها، بفعل الدعم الذي تقوم به امريكا للمعارضة وحلفائها الاقليميين. ونجد أنَّ موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الازمة السورية هو مختلف تماما عن الأزمات العربية الأخرى. فقد وجدت الولايات المتحدة الأمريكية من الأزمة السورية فرصة ذهبية لإحداث تغيير سياسي يكون مقدمة لإعادة رسم جيوسياسيتها ومن ثم الجغرافية السياسية لكل المنطقة وفقا لأولويات المصالح الأمريكية (محمود ف.، 2012، الصفحات 8-12).

وقد استفادت الولايات المتحدة الأمريكية من التغير في ملامح الخارطة العسكرية داخل سوريا، بتثبيت (25) منطقة تواجد في مناطق متعددة من سوريا من أهمها القحطانية، جبل الغول، وسد الخابور، والشدادي، وحقل الجفرة والكشمة والباغوز، خارطة (4). ويعدّ وجود هذه القواعد من صالح القوات الكردية في سوريا، ومن هنا ظهر الموقف الأمريكي تجاه القوات الكوردية في سوريا، بعد فترات طويلة من الجفاء بين الجانبين بدأت واشنطن تعيد حساباتها من جديد وتقرر دعم الأكراد في سوريا بصورة غير مسبوقة، وتحديدا وحدات حماية الشعب التي تشكل عصب قوات سوريا الديمقراطية بعدد من المركبات والمدرعات وناقلات الجنود وبعض الأسلحة الثقيلة التي تستطيع عن طريقها مواصلة القتال داخل سوريا، لاسيَّما بعد نجاح تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في التمدد بصورة كبيرة في العديد من المناطق السورية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى للرفع من ضغوطها على نظام الأسد وكذلك لمواجهة التمدد الروسي - الإيراني، ومواجهة مساعي روسيا لتقلص حلفاء واشنطن داخل سوريا، كان أبرز الدوافع التي دفعت أمريكا لدعم قوات سوريا الديمقراطية، الأمر الذي من شأنه تعزيز المصالح الأمريكية وتحقيق أهدافها السياسية. ومن جانب الأكراد سمحت لهم القوات مزيدا من القوة تنعكس بصورة واضحة على وضعها السياسي هنا وهناك، وهو ما تكشّف عن طريق النداءات التي تطالب بالإنفصال والإستقلال من داخل سوريا، وحلم الأكراد لبناء كيان كوردي مستقل في شمال سوريا (كوردستان الغربية)، فيراود ملايينا من الأكراد خاصة بعد التقدم العسكري الملحوظ لهم على أرض الواقع في ظل الدعم الأمريكي المتواصل، الذي يعزف عليه كثير من الأكراد في ترجمته مستقبلا الى تبني قضيتهم في الانفصال والاستقلال (سعيدة، 2019، الصفحات 60-61).

خارطة (4) قواعد ونقاط تواجد القوات الأمريكية في سوريا عام 2022

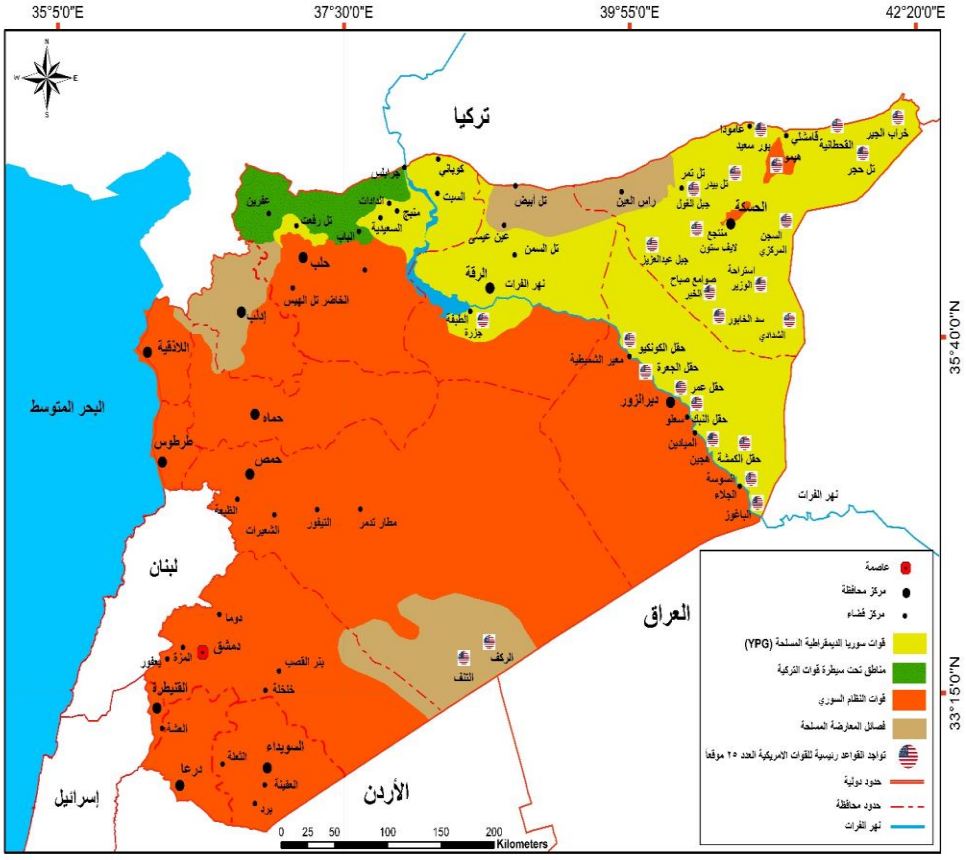

المصدر: (الإستراتيجية ج.، 2022، صفحة 11).

كما نجد أنَّ أمريكا استفادت من تصاعد التوترات المذهبية في سوريا كما هو الحال في النزاع المذهبي في العراق، ومن ثم قد يشكل الصعود السني الجديد فرصة للولايات المتحدة الامريكية في مواجهة ايران وحلفائها الذين يدورون في فلكها. وتكمن الدوافع الامريكية في استبدال النظم العربية بنظم جديدة؛ لأنَّ النخب القديمة أصبحت حجر عثرة في تنفيذ الأهداف والمصالح الأمريكية، وترى أمريكا أنَّ الأزمة السورية قد تكون فرصة هائلة لتفكيك محور الممانعة الذي تمثله سوريا وإيران وحزب الله، والعمل على إعادة صياغة التوازنات في المنطقة لصالح أهدافها. خاصة في مجال إبعاد النفوذ الإيراني والروسي عن المنطقة، والضغط على سوريا للتنازل عن كل الملفات الإقليمية في العراق ولبنان وفلسطين، ومنع تشكيل قوس النفوذ الإيراني لما يشكله من خطر على مصالحها ومصالح حلفائها في الشرق الأوسط، الذي قد تكون له تداعيات دولية واسعة خاصة في حال التحالف الإيراني الروسي والصيني. وبهذا فإنّ خارطة التوازنات الأمريكية تسير بإتجاه حرمان إيران من الحلف السوري، وتبني أي سبيل لإبعادها؛ لأنَّ مثلث (دمشق، بغداد وطهران) ذو تأثير سلبي في توجهات الهيمنة الأمريكية في المنطقة العربية، وهو أمر يهم السياسة الأمريكية كثيرا في سوريا (حسين، 2013، صفحة 54).

أما الموقف الأمريكي من الأزمة السورية له ثمة حسابات لها علاقة وثيقة بذلك الموقف، وفقا لما يراها المختصون والمحللون في هذا المجال، إذ ينطوي موقفها على عدة اعتبارات منها ما يرتبط بالجيوسياسية التي تشغلها سوريا، وهي ذات صلة بموقعها الجغرافي في منطقة حسّاسة في التوازنات الدولية، فضلا عن ما يتعلق بطريقة أداء النظام السوري ونجاحه في جعل الأزمة إقليمية ودولية، ومن جهة أخرى لأسباب أمريكية لها علاقة بالأزمة المالية التي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية الى الانكفاء على الدخل. وإنَّ أهم الأهداف والدوافع الأمريكية إزاء الأزمات العربية عامة والسورية خاصة التي يمكن إيجازها بما يأتي (مصطفى، 2015، صفحة 119):

1- خصوصية الحالة السورية بموقعها الاستراتيجي وارتباطاتها التحالفية، ضمن محور نفوذ في منطقة مناهضة للسياسة الامريكية، فليس للولايات المتحدة طاقة على تحمل تبعات معركة مفتوحة مع أطراف هذا المحور، التي قد يطول أمدها وتتعدد مواقعها وتسعى لتأخير المعالجة السياسية ليس لصعوبة وتعقيد تدخلها الناجح والرادع بل لأنَّ لها مصلحة في سياسة إستنزاف النظام وحليفه الإيراني أطول مدة ممكنة.
2- حماية مصادر الطاقة وفي مقدمتها النفط وتأمين تدفقها للأسواق الغربية، لأنَّ الولايات المتحدة الأمريكية لديها قناعة تامة بضرورة دعم نفوذها وحماية مصالحها النفطية في المنطقة بالضغط على سوريا من أجل جرها وربطها بعجلة سياسة الكتلة الغربية، ومنع سوريا من التوجه أكثر نحو الكتلة الشرقية.
3- حفظ أمن إسرائيل وسلامته من القضايا الإقليمية له وزن كبير داخل أروقة صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية.
4- تأمين الوجود العسكري والسياسي في المنطقة في الاشكال المختلفة، لمنع تشكيل قوس أو هلال شيعي، لما يشكله من خطر على مصالحها ومصالح حلفائها في الشرق الأوسط، والذي قد تكون له تداعيات دولية واسعة خاصة في حالة التحالف الايراني الروسي.
5- التوجهات السياسية والايديولوجية للمعارضة السورية، إذ تنظر الولايات المتحدة الامريكية الى واقع الأزمة السورية ومسارها المسلح، لذلك لاترغب بدعم الجماعات المسلحة المعارضة للنظام السوري بما يؤدي الى حسم موقف لصالحها، إذ تخشى أن يؤثر ذلك على البيئة الداخلية ويكون له تداعيات سلبية على البيئة الاقليمية للازمة، خاصة فيما يتعلق بأمن اسرائيل بعد انتشار فوضى السلاح والجماعات المتشددة وغياب سلطة مركزية قوية.

4 - 3 روســـــيا

تتمتع روسيا بثقل سياسي مهم على المستوى الدولي من حيث الموقع الجغرافي فهي تقع بين آسيا وأوروبا، وتمتلك منابع النفط والغاز التي على أساسها قامت الحروب والأزمات في العالم، وهذا يجعلها طرفا محوريا وفعالا على المستوى الدولي. فقد فرضت الجغرافيا على روسيا تاريخيا الاهتمام بالشرق الأوسط بحكم إنها تشغل الحيز الأكبر من الكتلة الأورواسية الملاصقة للشرق الأوسط، وهي مهمة بالنسبة لمصالحها العليا ومؤثرة على أمن روسيا القومي وعلى اقتصادها في آن واحد، وتنظر روسيا الى هذه المنطقة بوصفها بقعة أرضية متواصلة معها (هەمەوەندی، 2019، صفحة 177). فعند الحديث عن المحددات الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط وبالأخص عن سوريا، يمكن القول بأن روسيا شأنها شأن الدول العظمى توازن بين المحددات المحلية والدولية، وبين الاعتبارات الداخلية والخارجية، وتسعى لأن توظف السياسة الخارجية بما يتفق ومصالحها الداخلية. إنّ العلاقة الروسية مع سوريا مرتبطة بمبرراتها واسبابها، ولاسيَّما أنّ روسيا مازالت متمسكة بعلاقاتها المتميزة والتاريخية مع دول المنطقة، بخاصة سوريا وايران وبعض دول الخليج.

تمتلك روسيا مقومات الدول الكبرى من المنظور الجيوسياسي والسكاني والعسكري، كما أنّ اقتصادها بدأ يتحسن كثيرا، مما يسمح لسياستها الخارجية بممارسة دور أكبر وأكثر فاعلية في العلاقات الدولية. إذ انعكست مقومات هذه السياسة الخارجية وعناصر قوتها على الوسائل المتاحة لتنفيذها وبخاصة الإدارة الدبلوماسية، بسبب مكانة روسيا الدولية، ومقعدها الدائم في مجلس الأمن، وقدراتها العسكرية، وتوظيف ترسانتها النووية الضخمة لخدمة مصالحها وأهدافها (عبدالنبي، 2016، صفحة 31). إنَّ روسيا لاتسعى للتخلي عن لعب دور مؤثر وفعال في الشرق الأوسط في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية، فقد تمكنت من استعادة نفوذها وهيبتها في هذه المنطقة الحساسة والمهمة من العالم، وانها الأقرب جغرافيا وجيوبوليتكيا لهذه المنطقة، وإذا كانت روسيا حبيسة لموقعها الجغرافي البعيد عن أهم البحار والممرات التجارية في العالم فانها ترتبط بمنطقة الشرق الأوسط لإشرافه على هذه البحار والممرات التي ستكون المخرج الذي سيفك عزلتها الجغرافية. وهذا الموقع الجغرافي الروسي سيؤثر حتما على مكانتها السياسية، وسيتحكم أيضا في دورها الإقليمي والدولي، لذا فمن البديهي أن تكون الأولوية الجيوبوليتكية الروسية هي بناء تكتل من الدول الحليفة لها عن طريق توطيد علاقاتها مع الدول التي لها حدود مباشرة أو غير مباشرة معها. وهنا نقصد سوريا التي تنفرد بأهمية قصوى في حسابات الدول الكبرى ومنها روسيا، لأنّ هذه المنطقة لها دور فعال في المشهد السياسي الإقليمي والعالمي (هەمەوەندی، 2019، الصفحات 177-178).

4 - 4 طبيـعة العـلاقات الســـورية الروســـية

تحتل العلاقات السورية - الروسية صفحات بارزة ومهمة في تاريخ سوريا المعاصر، فقد اتسم خط سير العلاقات بالثبات والاستقرار والديمومة رغم كثرة الأحداث وسرعة التطورات المتلاحقة في المحيطين الاقليمي والدولي، ما يجعلها تتجاوز حدود الصداقة التقليدية؛ لتؤسس تحالفا استراتيجيا من التعاون والتنسيق الشامل والجامع للملفات المشتركة، وتنطلق منه العلاقات نحو التماسك والتعاون المشترك بخاصة أمام أمريكا، وتعمقت الروابط بين البلدين في جميع المجالات السياسية والاقتصادية، إذ عملت روسيا على تسليح سوريا ومساعدتها على تحقيق التوازن والثقل الاستراتيجي في مواجهة إسرائيل. الأمر الذي جعل روسيا تتمسك بسوريا والعكس صحيح، لذلك يمكن القول: إنّ تطور علاقاتهما جاء وليدا لتلك الظروف التي شهدتها الدولتين، فالعلاقات السورية الروسية شكلت بعدا مركزيا في الرؤية الاستراتيجية لكل منهما، فدوافع روسيا تجاه سوريا تكمن في عدة اعتبارات هي (الجابري، 2015، الصفحات 200-203):

1- الاعتبارات الاقتصادية: تعدّ سوريا أحد أهم الشركاء العرب التجاريين لروسيا خاصة في مجال الطاقة وتجارة الأسلحة، فهناك العديد من الشركات والإستثمارات الروسية في سوريا، مثل شركة غاز بروم، فضلا عن أنّ سوريا تعدّ سوق سلاح مهم لروسيا، ومن ثمَّ فهي لا تريد خسارة شريكها الاقتصادي هذا. إذ تشكل التجارة الروسية السورية نسبة (20%) من إجمالي التجارة العربية الروسية، فقد ارتفع حجم المبادلات الروسية - السورية بنسبة (400) مليون جنيه إسترليني بين عامي (1989-1990)، بينما ارتفعت صادرات روسيا الى سوريا من (95) مليون دولار عام 2000 الى (138) مليون دولار عام (2002)، كما وقِّع عام (2005) اتفاق روسي – سوري للتعاون الصناعي والتكنولوجي، ووقِّعت العديد من الاتفاقيات في الزيارة التي قام بها بشار الأسد الى موسكو عام (2005)، وهو ما أدى إلى تزايد حجم المبادلات التجارية بين الطرفين بنسبة (1.92) مليار دولار عام (2011)، أي بزيادة (58%) عمَّا كانت عليه عام (2010)، كما شكل نصيب سوريا من تجارة روسيا العسكرية حوالي (7%) عام (2010) (مصطفى، 2015، صفحة 125).

2- برزت أهمية موقع سوريا بالنسبة لروسيا كإحدى المناطق الجيوستراتيجية للطاقة وخطوط امداداتها، بعد إنشاء فكرة مشروع خط الغاز الطبيعي القطري الذي يبدأ من قطر ليمر بالسعودية والاردن ثم سوريا حتى يلتقي بخط الغاز الطبيعي المصري-الاسرائيلي، ويتجه إلى تركيا ويوصل الغاز الطبيعي القطري الرخيص الى اوروبا ليضرّ باقتصاد روسيا، والمشروع الثاني هو انشاء خط الغاز الطبيعي الإيراني الذي أعلن عام 2011، ليبدأ من إيران ويمر بالعراق ثم سوريا ثم يمتد تحت البحر المتوسط، والخط الثالث مشروع الغاز الطبيعي العربي لتصدير الغاز المصري لدول المشرق العربي ومنها إلى اوروبا، كل هذه المشاريع أدت الى تخوف روسيا من أنْ تضرر مصالحها الاقتصادية في الشرق الأوسط، لذا حاولت بكل الطرائق أنْ تمنع مرور أنابيب الغاز الطبيعي بسوريا، وقد أثبتت روسيا بما لا يقبل الشك أنّ موضوع الغاز الطبيعي هو أحد أسباب مساندة الحكومة السورية، لمنع أية قوة إقليمية أو الدولية من إسقاطها أو التحرك بهذا الإتجاه، وضد أية تغييرات تؤدي الى سيطرتهم الفعلية على ممرات الغاز الطبيعي الاستراتيجية، وربط دول الخليج جميعها مع العراق وإيران والدول الشرق أوسطية عبر سوريا، وطالما حكومة سوريا حليفة لروسيا معارضة لإنشاء خطوط تصدير الغاز الطبيعي الى أوروبا لايمكن أنْ يدور أي حدث حول مد هذا الخط.

3-الإعتبارات الجيوستراتيجية: وهو الأهم من بين الإعتبارات، فهناك توجه للسياسة الخارجية الروسية منذ القرن الثامن عشر في محاولة للوصول إلى المياه الدافئة؛ كون ممراتها المائية متجمدة (القطب الشمالي وبحر البلطيق). وقد سعت لمعالجة هذا الاشكال الذي بدأ يدور في مخيلة صانعي قرار السياسة الخارجية الروسية، وهو الحرص على حيازة منفذ بحري على المياه الدافئة، وعليه قامت بتأجير قاعدة طرطوس البحرية في سوريا، إذ تمتلك تلك القاعدة خاصية في غاية الأهمية؛ كونها القاعدة الوحيدة المتبقية لروسيا في البحر المتوسط.

4- حاولت الحكومة الروسية العودة إلى مصاف القوى الكبرى، وقد عملت على تحقيق هذه العودة وتعزيز دورها كقوة دولية فاعلة، وإثبات دورها المؤثر في القضايا الإقليمية والدولية، ومنها قضايا منطقة الشرق الأوسط، وضمن هذا السياق، حاولت روسيا إعادة تواجدها لتأدية دور القطب المنافس أو الموازن للولايات المتحدة الأمريكية. إذ إنَّ هذا السلوك أدى إلى تعزيز فرص تفاوضها مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب كنوع من إثبات الحضور الدولي بعدّها فاعلا لايمكن إغفاله، بل بإمكانها صياغة حل سياسي لأزمات الشرق الأوسط إذا ما ضمنت اعترافا إقليميا ودوليا بمصالحها في المنطقة. ولتحقيق هذا الهدف عدت الأزمة السورية فرصة سانحة لإظهار قدرتها على تشكيل تحالفات إقليمية على غرار ما تفعله الولايات المتحدة والغرب.

5-من دوافع السياسة الروسية في سوريا الوقوف بوجه الغرب (متمثلا بحلف شمال الأطلسي)، الساعي إلى تحقيق نفوذ مطلق في دول غرب آسيا بعد أن توسع نفوذه في شرق أوروبا، والذي يمكن أن يشمل وسط آسيا وصولا إلى حدود روسيا. لذلك تنظر روسيا الى سوريا بأنها آخر مناطق نفوذها في منطقة الشرق الأوسط، وبما أنّ أي نفوذ أمريكي مطلق فيها يجعل روسيا محاطة بدول أغلبها حليفة للغرب وأمريكا، ومحاصرة بقوات أمريكية أو أطلسية مع عدم قدرتها على المناورة الخارجية مما يوهن أمنها القومي أمام منافسيها، لذا فهي بمحاولتها التواجد الفعلي على الأراضي السورية إنما تفتح جبهة متقدمة للدفاع عن أراضيها في حالة نزاع مع المنافسين.

6- تمثل سوريا أهمية في الأجندة الروسية بعدّها الحليف الأول لإيران التي تمثل أهمية استراتيجية في المنظومة الروسية التي تطمح لاستعادة دورها كقوة عظمى لها مكانتها الدولية. وتجد في ايران الدولة الأكثر أهمية من حيث موقعها الاستراتيجي بين أغنى منطقتين بالنفط في العالم، وتشرف على مضيق باب المندب، وعلى جزء كبير من الخليج العربي من جهة، وجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز من جهة أخرى، وتمثل مفتاحا لروسيا نحو بحر قزوين من حيث الموارد النفطية، الذي يعد المجال الحيوي لها. وتتمكن عن طريقه من توفير الحماية لإمداداتها النفطية، ومساعدتها في المنافسة على المصادر النفطية، وطرق نقل الطاقة من بحر قزوين التي تشهد تنافسا مع الشركات الغربية. كما تعد إيران سوقا اقتصاديا لتصريف منتجاتها العسكرية والتقنية من ناحية الاقتصادية، بينما تعد الاعتبارات الأمنية من المرتكزات الهامة للتعاون الاستراتيجي الروسي- الإيراني، وذلك في محاصرة تنامي ظاهرة الارهاب في آسيا الوسطى، وتطويق الصراعات في منطقة القوقاز. وعلى المستوى السياسي فإيران ورقة مهمة وقوية تتعامل بها روسيا مع الولايات المتحدة الامريكية وبالتحديد فيما يخص برنامجها النووي، وروسيا طرف رئيسي ووسيط بين الغرب وايران في المفاوضات مع طهران (مصطفى، 2015، صفحة 130).

7- ظنّت روسيا أنّ سقوط النظام السوري يعدّ مقدمة لإسقاط النظام الإيراني مما يشكل خسارة استراتيجية كبرى لروسيا، بحيث تفقد حليفيها الوحيدين في الشرق الأوسط، كما سيؤثر حتما على الدور الذي تطمح روسيا الى الاضطلاع من جديد في إعادة هيبتها وتواجدها في الشرق الأوسط والمنطقة العربية، فهو دور موازن للتأثير الأمريكي في المنطقة، وهي تدرك بأنَّ ذلك لن يتحقق الا بتواجد حليف يمكن الاعتماد عليه كسوريا (الحي، 2012، صفحة 6).

9-خشية روسيا أن يسهم إضعاف المحور السوري – الإيراني الذي يشكل جزءا أساسيا في استراتيجية روسيا لمواجهة المشروع الأمريكي والدور التركي الصاعد في الشرق الأوسط، ومما يترتب عليه من تعرضها لعزلة دبلوماسية على غرار العزلة المفروضة عربيا ودوليا على النظام السوري، وخسارة نفوذها تدريجيا في السياسة الدولية.

10-مع اكتشاف النفط ازدادت أهمية المنطقة العربية بالنسبة لروسيا كمنطقة غنية بالنفط من ناحية، ومن ناحية أخرى أدركت مدى أهمية هذه المنطقة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية ولاسيَّما هنالك اعتمادا متزايدا من جانب هذه الدول على النفط الخليجي.

4 – 5 المـوقف الروسـي من الأزمة السـورية :

لقد اتسم الموقف الروسي منذ بداية التحولات السياسية التي تعرضت لها منطقة الشرق الأوسط بالتحفظ والحذر، وعدم وضوح الرؤية والتوجهات، وهي غير قادرة على اتخاذ مواقف محددة وفاعلة تجاه تلك التحولات السياسية، وصولا إلى موقف اتسم بطابع المواجهة آخذا في الاعتبار تحقيق التوازن في المنطقة العربية مع كل من أمريكا وإسرائيل، وتباين الموقف الروسي

من الازمات والثورات العربية من دولة الى أخرى، وقد حظيت الأزمة السورية بالإهتمام الأكبر، ومما لاشك فيه أنها لم تقف مكتوفة الأيدي تجاه تلك الأحداث التي تحدث في منطقة الشرق الأوسط، طالما تسعى بكل ما تمتلك للعودة الى ساحة التنافس الدولي من جديد، وتتبنى سياسة التوازن التنافسي بالاعتماد على وجود حلفاء يدعمون استراتيجية التنافس في مواجهة الولايات المتحدة، وفي ظل تصدرها لمجموعة محددة من الدول التي تدعم النظام السوري فإنَّ موقفها غاية في الأهمية (مصطفى، 2015، صفحة 126).

تدل السياسة الروسية على المعارضة الصريحة لتغيير النظام السياسي في سوريا بالتدخل العسكري الخارجي، ويظهر موقفها بشكل معلن التي تميل لصالح النظام السوري، وأعلنت وقوفها الى جانب الحكومة السورية بكل الامكانيات المتوفرة، فقامت بدعم الحكومة السورية عسكريا عن طريق الدخول المباشر كقوة عسكرية متمثلة بسلاح الجو الروسي، فضلا عن الامدادات بالسلاح والعتاد والأجهزة العسكرية المتطورة وبالتعاون مع ايران، وتثبيت (75) منطقة للتواجد فيها، منها (23) قاعدة عسكرية رئيسة، و(10) نقاط مراقبة، (42) نقطة تواجد عسكري من أهمها: دير الزرو، وتل تمر، والقامشلي، وعامودا، وكوباني، وحماه واللاذقية. خارطة (5). وتدعم الحكومة السورية سياسيا بالتعاون مع الصين عن طريق إيقاف القرارات الدولية وخصوصا قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالشأن السوري، بوساطة حق النقض (الفيتو)، كما تدعم الحكومة السورية اقتصاديا عن طريق إعفاء جزء كبير من الدين السيادي السوري، وتقديم المعونات المالية بمشاركة ايران (العبيدي م.، 2013، الصفحات 34-36).

وهذا لم يأتي من فراغ إنما له تأريخ طويل من التعاون في كل المجالات السياسية والعسكرية والاستراتيجية، وبات الروس يتعاملون مع الأزمة بوصفها صراعا على سوريا متعدد الاطراف إقليميا ودوليا ومتنوع المركبات الداخلية والخارجية، مما أوجب عليهم حماية النظام السوري بما يضفي الى منع الدول الغربية، وتجريدهم من أهم القلاع المتبقية في المنطقة خاصة بعد عودتهم الى الشرق مجددا بسبب تنامي القوة الروسية وحاجاتها الى الحلفاء التقليديين في المنطقة. لذلك فإنَّ روسيا ترى سقوط النظام السوري بمثابة ضربة خطيرة لهيبتهم الدبلومايسة في المنطقة، كما أنَّها تخشى من وصول الحكم الإسلامي المتطرف الذي قد يعطي دافعا لانبعاث الحركات الإسلامية المتطرفة ضد الحكم الروسي لاسيَّما في شمال القوقاز، لذا تعد سوريا من المناطق ذات الحساسية الكبيرة لها، لذلك فهي تعارض بشدة فكرة التدخل العسكري فيها (الجابري، 2015، صفحة 201).

خارطة (5) قواعد ونقاط تواجد القوات الروسية في سوريا عام 2022

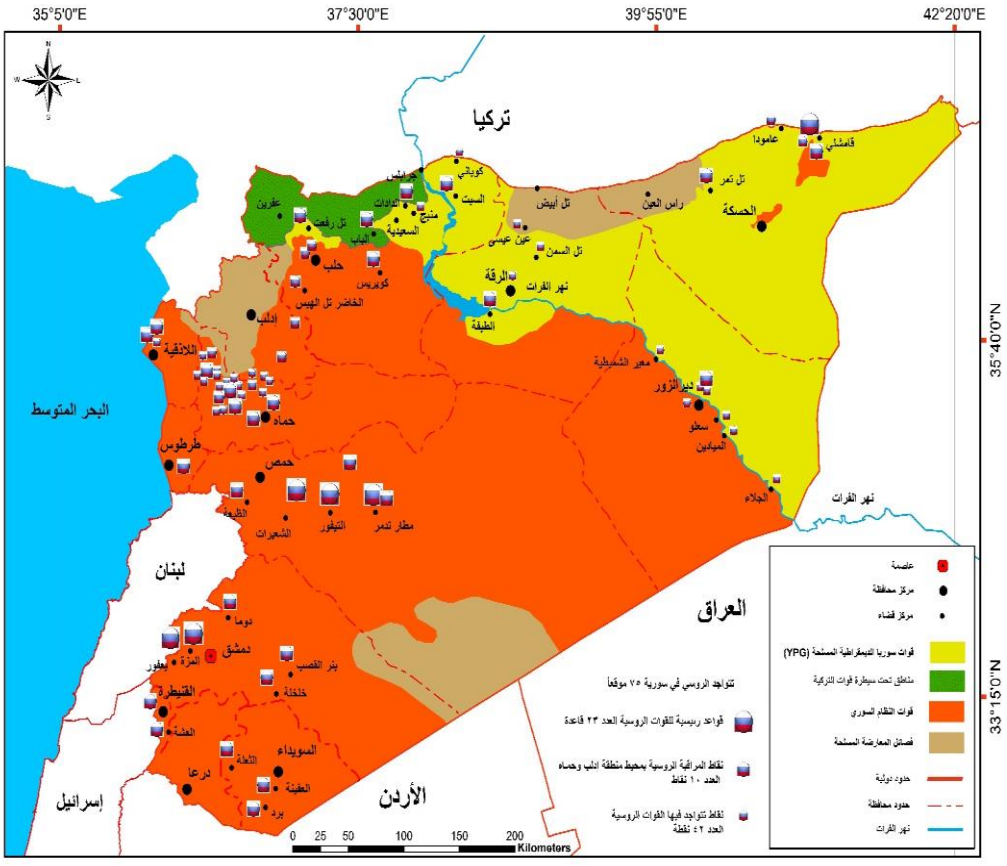

المصدر: (الاستراتيجية ج.، 2022، صفحة 12).

يتضح مما سبق أنه بالرغم من التحولات التي شهدتها البيئة الداخلية الروسية من تراجع وانحسار في عقد التسعينيات من القرن الماضي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي إلا أنها بدأت بتفعيل دورها من جديد عن طريق تطوير علاقتها مع دول المنطقة وحلفائها التقليديين غير الموالين للسياسة الأمريكية، وتهدف روسيا إلى تعزيز قواتها لتتحكم في توازنات القوى الدولية والإقليمية، لذا استغلت الأزمة السورية لاستعادة دورها كلاعب أساسي وقوة فاعلة في شؤون آسيا الوسطى والشرق الأوسط، مع محاربتها لأي محاولة للتدخل في الشؤون الداخلية لها، وقد مثلث سوريا بالنسبة لإيران ركنا مهما في استراتيجية روسيا تجاه الشرق الأوسط (مصطفى، 2015، صفحة 125).

واتضح لنا ديدن الموقف الروسي الداعم للنظام السوري على كل المستويات، ابتداء من الدعم المادي مرورا بالعسكري فالسياسي وانتهاء بالدولي عبر إفشال أي مشروع أو قرار غربي يدين النظام السوري وينتهك شرعيته أو يلوح بفرض العقوبات الاقتصادية.

5 – الخاتمة

5 - 1 الاستنتاجات:

1- اتضح من هذه الدراسة أنَّ الموقع الجغرافي الاستراتيجي لسوريا من أبرز العوامل المسؤولة عن ازدياد التكالب الإقليمي والدولي عليها، الذي جعلها دولة مفصلية تتقاطع عندها المصالح الدولية، الأمر الذي جعل منها هدفا للعديد من المآرب الدولية التي تسعى لإثبات ذاتها وبرهنة وجودها.

2- أوضحت الدراسة وجود تباين في المواقف الإقليمية والدولية تجاه الأزمة السورية، وهذا التباين يرجع الى المصالح والأهداف التي تسعى تلك الدول الى تحقيقيها وانتهاز فرصة الأزمة لتطبيق الأهداف المرسومة على أرض الواقع.

3- أدى تدخل النظام الاقليمي والدولي في تشابك الأزمة السورية، وتعقُّد حلها، وإطالة أمدها، والعمل على وجود حالة من الاستقطاب بين الأطراف الداعمة للنظام والداعمة للمعارضة.

4- كشفت الدراسة عن أنّ موقف الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر المواقف أهمية في سوريا، والأشد تأثيرا في تغير سلوكها وإبعادها عن الحلول لتسير قظيتها نحو الإنفجار والتفاقم.

5- أثبتت الدراسة الموقف الروسي - الايراني الداعم لنظام الأسد ضد المعارضة السورية؛ لأنَّ سوريا محور الارتكاز لروسيا وإيران الذي يتواصلان عن طريقه مع حلفائهم،,ويمثل موقع سوريا قاعدة استراتيجية بالغة الأهمية في الجوار العربي، وإشرافه على منفذ البحر المتوسط، كما تعد طريقا آمنا لوصول روسيا الى المياه الدافئة ومنفذا لإيران للوصول الى لبنان وإكمال الهلال الشيعي.

6- تحاول ايران تغيير المعادلة الإقليمية على المدى البعيد بما يحقق لها الهيمنة على هذه المنطقة؛ بسبب موقعها الاستراتيجي الذي تستطيع عن طريقه مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا في المنطقة، لأنَّ دولة ايران لا تستطيع أن تختار الصمت تجاه الأحداث التي تحصل في سوريا تحت هيمنة الولايات المتحدة، لذلك فإنّ سوريا تمثل منطقة استراتيجية بالغة الأهمية بالنسبة لإيران.

7- يتجه الموقف التركي نحو اسقاط النظام القائم في سوريا ويعمل على دعم المعارضة وإمدادها بالسلاح، وضد تطورات القضية الكوردية وحقوقهم السياسي في سوريا.

8- لعبت القضية الكوردية دورا بالغ الأهمية في الأزمة السورية، الأمر الذي دفع ببعض القوى الخارجية لدعمهم وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، إذ عملت على مساندة القوات الكوردية وتسليحها.

9- بروز الدور الفعال الذي تلعبه القومية الكوردية في سوريا والمطالبة بحقوق الكورد السياسية؛ للحفاظ على وجودهم.

5-2 التوصيات:

1- الانطلاق سوريا من الأزمة التي وقع عليها بالإستفادة من مكانتها الدولية وثقلها السياسي في منطقة الشرق الأوسط، وذلك عن طريق إبعاد التدخلات الإقليمية عليها ومنها تركيا.

2- الإعتراف بالقضية الكوردية وحلها، والسماح للكورد بممارسة حقوقهم السياسية والقومية واحترام حقوقهم الشرعية.

3- ينبغي على سوريا تقوية علاقاتها وتمتينها مع محيطها الجغرافي الاقليمي والدولي، لما له من أهمية كبيرة في التغلب على أزمتها.

4- يجب على سوريا تنفيذ الاصلاحات الشاملة وخاصة في المناطق والمدن التي يعيش فيها الكورد والأقليات الأخرى، التي لها دور كبير في بناء مؤسسات الدولة وإنعاشها.

5- العمل على إيجاد تعددية سياسية، وانهاء مبدأ الحزب الواحد، والبدء بالتعاون والتشارك في إدارة مؤسسات الدولة وبنائها، وذلك عن طريق مشاركة الكورد والأقليات الأخرى في السلطة.

6- حل القضية الكردية ولواء الأسكندرونة وقضية المياه مع تركيا، والوصول الى حل نهائي من أجل إنهاء حجج تركيا للتدخل في سوريا.

6- القائمة المصادر:

أحمد داود أوغلو. (2011). *العمق الاستراتيجي "موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية"* (المجلد الطبعة الثانية). (محمد جابر ثلجي و طارق عبد الجليل، المترجمون) مركز الجزيرة للدراسات.

اف ستيفن لارابي، و علي رضا نادر. (2013). *العلاقات التركية الايرانية في شرق الأوسط بات متغيراً*. معهد أبحاث (RAND) للدفاع الوطني. تم الاسترداد من https://www.rand.org.

أكرم محمد اسماعيل محسن كساب. (2014). الأبعاد الاقليمية والدولية للعلاقات الروسية - السورية 2000-2012.

أميرة اسماعيل العبيدي. (2010). *اشكالية السياسة المائية بين سوريا وتركيا* (المجلد 2). الموصل: التربية والعلم.

بوليعون سعيدة. (2019). السياسة الخارجية التركيةتجاه القضية الكوردية في ضوء الأزمة السورية.

جسور للدراسا الاستراتيجية. (2022). *خارطة التواجد القواعد للقوات الأمريكية والروسية في سوريا*. أسطنبول: جسور للدراسا الاستراتيجية. تم الاسترداد من https://www.jesour.net.

حميدة عبد الحسين محمد الظالمي. (2016). *تحليل جغرافي سياسي لعلاقات العراق مع دول الجوار العربي*. العراق.

حيدر على حسين. (2013). الصراع في الشرق الاوسط وخارطة التوازنات المقبلة. *مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية*(العدد 41).

زينة كمال خورشيد. (2000). الأهمية الجيوبولتيكية لسورية في الأمن القومي العربي. *رسالة ماجستير*، 40.

سفين جلال فتحالله. (2012). *موقع إقليم كوردستان العراق*. أربيل: مطبعة شهاب.

سهام فتحي سليمان أبو مصطفى. (2015). الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الاقليمية والدولية 2011-2013.

صبري فارس الهيتي. (2000). *الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبولتيكية*. عمان: دار الصفا.

صلاح الدين على الشامي. (1999). *دراسات في الجغرافيا السياسية*. الأسكندرية: منشأت المعارف.

عارف محمد خلف البياتي. (2013). السياسة التركية حيال الأزمة السورية. *مجلة الدراسات التأريخية والحضارية، 17* (5).

عباس فاضل عبيد القرة غولي. (2006). العلاقات السورية التركية دراسة في الجغرافيا السياسية. *رسالة ماجستير*.

عبد السلام الشيماء. (2012). *موقف تركيا من الأزمة السورية*. القاهرة: السياسة الدولية.

على أحمد هارون. (1998). *أسس الجغرافيا السياسية*. القاهرة: دار الفكر العربي.

علي محفوض. (2012). *سورية وتركيا نقطة تحول أم رهان تأريخي*. الدوحة.

عمار شريف كاظم العظماوي. (2007). الحدود السورية - العراقية "دراسة في الجغرافيا السياسية". *رسالة ماجستير. كلية الآداب. جامعة بغداد*.

فارس تركي محمود. (2012). *السياسة الأمريكية اتجاه سوريا 1991-2005*. جامعة الموصل: مركز الدراسات الاقليمية.

فاضل عبدالرحيم عبدالكريم. (2013). العلاقات الايرانية السورية (1979-1988م). *رسالة ماجستير*.

فراس أبو هلال. (2011). إيران والثورات العربية الموقف والتداعيات.

فكرت نامق عبدالفتاح، و مهند حميد. (2014). الدراسات المستقبلية بين العلمية والنمطية. *مجلة قضايا سياسية، 35-36*.

ڤيان أحمد محمود. (أبريل, 2016). التنافس الجيوبولوتيكي التركي - الإيراني في الشرق الأوسط. *مجلة ديراسات الدولية، 4*(التاسع والخمسون)، 199.

محمد عبدالرحمان يونس العبيدي. (2013). موقف روسيا الاتحادية من الثورات العربية (الثورة السورية نموذجاً) دراسات إقليمية. *المجلد 10* (العدد 31).

ناظم رشم معتوق الأمارة. (2007). *سوريا والولايات المتحدة الامريكية "دراسة في العلاقات السياسية 1949-1958"*. كلية الآداب. جامعة البصرة.

هاجر محمد أحمد عبدالنبي. (2016). *أمن الطاقة والعلاقات الروسية الغربية في الفترة (2000-2015)*. المركز الديموقراطي العربي في قسم الدراسات المتخصصة. قسم الدراسات والعلاقات الدولية.

وجدى حميد جويعد الجابري. (2015). المواقف الاقليمية والدولية من الأزمة السورية (دراسة في الجغرافيا السياسية).

وليد عبد الحي. (2012). محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الازمة السورية.

يادگار عبدالله على هەمەوەندى. (2019). *الأهمية الجيوبولتيكية لنفط إقليم كوردستان العراق "دراسة في الجغرافيا السياسية"*. أطروحة دكتوراه. قسم الجغرافيا. فاكلتي التربية. جامعة كوية.

هەڵسەنگاندنێکی جوگرافی بۆ ململانێی هەرێمایەتی و نێودەوڵەتیەکان بۆ قەیرانی سوریا (لێکۆڵینەوەیەك لە جوگرافیای ڕامیاری)

یادگار عبدالله علی
بەشی جوگرافیا – فاکلتی پەروەردە - زانکۆی کۆیە
Yadgar.abdullah@koyauniversity.org

پوختە

قەیرانی سوریا بۆتە خاڵی بەریەککەوتنی بەرژەوەندی وڵاتانی هەرێمی و نێودەوڵەتی لەناوچەکە، هۆکارە دەرەکیەکان ڕۆڵێکی ناوەندی و سەرەکی دەبینن لەبەڕێوەچوون و درێژە پێدانی قەیرانەکە. لەهەمانکاتدا بۆچوون و هەڵوێستی جیاوازو جۆراو جۆر هەیە لەسەر قەیرانەکە، ئەمەش پەیوەستە بەخودی ئەو پەیوەندییەی سوریا هەیەتی لەگەڵ هەریەك لەوڵاتە هەرێمی و نێودەوڵەتیەکان. کێشەی لێکۆڵینەوەکە خۆی دەبینێتەوە لە شوێنی ستراتیژی و زیندەگی سوریا بەگوێرەی وڵاتە هەرێمی و نیودەوڵەتیەکان و بەڕێوەبردنی قەیرانی سوریا لەسایەی ململانێکان و هاوسەنگی هێز. گرنگی لێکۆڵینەوەکە دەگەڕێتەوە بۆ بایەخی شوێنی جوگرافی و ستراتیژی سوریا بۆ وڵاتە هەرێمی و نێودەوڵەتیەکان و بەردەوامی ئەو قەیرانە لەچوارچێوەی ململانێی هێزە هەرێمی و نێودەوڵەتیەکان لەناوچەکە، کەبۆتە ناوەندێکی سیاسی و سەربازی بۆ ململانێی نێوان هێزەکان. ئامانجی لێکۆڵینەوەکە بریتیە لەهەڵسەنگاندن وشیکردنەوەی فاکتەرەکانی دەستدرێژی و ململانێی هێزە هەرێمایەتی و نێودەوڵەتیەکان و پاراستنی بەرژەوەندیە سیاسیەکانیان. ئەم لێکۆڵینەوە کۆتایی دێت بە کۆمەڵێك دەرئەنجام، لەوانە گرنگی شوێنی جوگرافی و ستراتیژی سوریا کەوای کردووە ململانێی لەنێوان دەوڵەتان چڕتر بێتەوە، هەروەها جیاوازی لەبۆچوون و بەرژەوەندی وڵاتان بەرامبەر قەیرانی سوریا، لەهەمانکاتدا ڕۆڵی لایەنە کوردیەکان لەقەیرانی سوریاو پاراستنی ناوچەکانیان و دەرکەوتنی دۆزی کورد بەهۆی ئەو قەیرانەو ئەو دەسکەوت و مافە خۆ بەڕێوەبەریەی بەدەستیانهێناوە. بۆ گەیشتن بەئامانجی لێکۆڵینەوەکە پشتمان بەستووە بەهەر یەك لەڕێبازی شیکردنەوەی هێزو ڕێبازی مێژوویی.

(**کلیلە وشەکان**: قەیرانی سوریاو ڕۆژهەڵاتی ناوەڕاست – دۆزی کورد – شوێنی جوگرافی – سنور).

Geographic assessment of the regional and international Conflict over the Syrian crisis (Political Geographic study)

Yadgar Abdullah Ali
Geography Department, Faculty Education, Koya University
Yadgar.abdullah@koyauniversity.org

Abstract

The Syrian crisis has become a point of clash between many regional and international countries that took place in Syria. External factors play a central role in the management and continuation of the crisis. At the same time, there are different views on the crisis, depending on Syria's relations with regional and international countries. The study ends with a set of conclusions, among them the importance of geographical and strategic location of Syria, which has intensified conflict between states, as well as the differences in the interests of the countries against the Syrian crisis, and the manifestation of the Kurdish issue in Syria to demand their political rights and preserve their presence, which prompted Some foreign powers to support them, led by the United States of America. As such, they have gained the right to self-government. To achieve the goal of the study, the researcher relied on both, the method of analysis of power and the historical method.

Keywords: Syrian crisis and Midlle East - Kurdish issue – Geography Location – Boarder.